

تقرير مجلس الإدارة

٢٠١٧

2017

إجمالي المطلوبات:

بلغ إجمالي المطلوبات ٥٩,٥ مليار ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٧، مقارنةً بمبلغ ٥٨,٢ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٦، أي بارتفاع بنسبة ٢,١٪ عما كان عليه في السنة الماضية.

التحليل الجغرافي للإيرادات:

يوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك حسب المناطق. وتشمل إجمالي إيرادات عمليات البنك، الدخل من عمليات شركة الجزيرة كابيتال (شركة تابعة للبنك بنسبة ١٠٠٪) البالغ ١٧٧ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في عام ٢٠١٧م.

بآلاف الريالات السعودية					
المناطق	الوسطى	الشرقية	الغربية	المركز الرئيسي	المجموع
إجمالي دخل العمليات	٩٤٦,٥١٧	٤٢٤,٧٠٠	٥٩٠,٦٣٥	٦١٧,٨٨٦	٢,٥٧٩,٧٢٨

أقسام/ قطاعات العمل الرئيسية:

تضم أنشطة البنك من أقسام العمل الرئيسية التالية:-

- مصرفية الأفراد:** ودائع ومنتجات إئتمانية واستثمارية للأفراد.
 - مصرفية الشركات:** قروض وودائع ومنتجات إئتمانية أخرى للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعملاء من المؤسسات.
 - الخبزينة:** يغطي هذا القطاع أسواق المال والصراف الأجنبي وخدمات المتاجرة والخبزينة.
 - الوساطة وإدارة الأصول:** توفر خدمات الوساطة لتداول الأسهم للعملاء (هذا القطاع مدرج ضمن أنشطة شركة الجزيرة للأسواق المالية «الجزيرة كابيتال» وهي شركة تابعة للبنك).
 - التكافل التعاوني:** يوفر التكافل التعاوني خدمات ومنتجات حماية وإدخار. وبموجب نظام التأمين في المملكة العربية السعودية قامت المجموعة بفصل أعمالها في قطاع التأمين في منشأة منفصلة تحت مسمى شركة الجزيرة تكافل تعاوني تم تأسيسها بموجب نظام التأمين الجديد في المملكة العربية السعودية. يمثل هذا القطاع في الوقت الراهن المحفظة التأمينية التي سوف يتم تحويلها إلى شركة الجزيرة تكافل تعاوني بقيمة يتم الاتفاق عليها وتاريخ يتم اعتماده من مؤسسة النقد العربي السعودي.
 - قطاعات أخرى:** تتضمن الاستثمار في شركة زميلة وإيرادات داخلية ومصاريف مستبعدة وربح من بيع عقارات أخرى.
- ويوضح الجدول التالي إجمالي دخل ومصروفات العمليات، وصافي الأرباح لكل قطاع من قطاعات العمل:

بآلاف الريالات السعودية							
٢٠١٧	مصرفية الأفراد	مصرفية الشركات	الخبزينة	الوساطة وإدارة الأصول	التكافل التعاوني	قطاعات أخرى	المجموع
إجمالي دخل العمليات	١,٠٨٢,٢٢٣	٥٣٨,١٨٦	٩٥٠,٣١٠	١٧٦,٩٤٦	١٩,٧٤٩	(١٨٧,٦٧٦)	٢,٥٧٩,٧٢٨
إجمالي مصاريف العمليات	(٨١٨,٦٠٠)	(٤٧٣,٨٤٨)	(٢٧٧,٠١٤)	(١٤٥,٢٤١)	(٢٢,١٩٠)	٣,٩٨٨	(١,٧٣٢,٩٠٥)
الحصة من أرباح الشركات الزميلة	-	-	-	١,٥٢٦	-	٩,١٥٥	١٠,٦٨١
صافي الدخل / (الخسارة)	٢٦٣,٦٢٣	٦٤,٣٣٨	٦٧٣,٢٩٦	٣٢,٢٣١	(٢,٤٤١)	(١٧٤,٥٣٣)	٨٥٧,٥١٤

الشركات التابعة والزميلة:

يوضح الجدول التالي الشركات التابعة والزميلة ورأس مالها ونسبة ملكية الأسهم فيها وأعمالها الرئيسية، والبلد الذي تمارس فيه عملياتها وبلد التأسيس كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م:

الشركات التابعة/الزميلة	بلد التأسيس	بلد النشاط	طبيعة الأعمال	رأس المال	الملكية
شركة تابعة					
شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	الوساطة وإدارة الأصول	٥٠٠ مليون ريال سعودي	١٠٠٪
شركة أمان للتطوير والاستثمار العقاري	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	حفظ وإدارة الضمانات العقارية نيابة عن البنك	١ مليون ريال سعودي	١٠٠٪
شركة أمان لوكالة التأمين	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	تعمل كوكيل لأنشطة الشركات المصرفية والتأمينية نيابة عن البنك.	٥٠٠ ألف ريال سعودي	١٠٠٪
شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة	جزيرة كايمان	المملكة العربية السعودية	تنفيذ المشتقات والمعاملات في سوق المال بما يتوافق مع أحكام الشريعة	رأس المال المصرح به: ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي رأس المال المدفوع: ١٠٠ دولار أمريكي	١٠٠٪
شركة زميلة					
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	منتجات الحماية والحفظ بما يتوافق مع أحكام الشريعة	٢٥٠ مليون ريال سعودي	٢٥٪

يبلغ رأس مال شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) المُصدر ٥٠٠ مليون ريال سعودي مقسمة إلى ٥٠ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال « شركة أمان للتطوير والإستثمار العقاري » ١ مليون ريال سعودي مقسمة إلى ١٠٠ سهم بقيمة ١٠,٠٠٠ ريال سعودي للسهم الواحد. فيما يبلغ رأس مال « شركة أمان لوكالة التأمين » ٥٠٠ ألف ريال سعودي مقسمة إلى ٥٠ ألف سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم الواحد. في حين يبلغ رأس مال « شركة الجزيرة للأوراق المالية المحدودة » المصرح به ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، بينما رأس مالها المدفوع هو ١٠٠ دولار أمريكي مقسمة إلى ١٠٠ سهم بقيمة ١ دولار أمريكي للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال « الجزيرة تكافل » المصدر ٢٥٠ مليون ريال سعودي مقسم إلى ٢٥ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي للسهم الواحد.

أرباح البنك ونمو الموجودات والمطلوبات المالية

سجل البنك أرباحاً صافية بلغت ٨٥٧,٥ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. ويمثل ذلك إنخفاضاً وقدره ١٤,٤ مليون ريال سعودي، أي بنسبة ١,٧٪ عن الأرباح التي حققها البنك لنفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت ٨٧١,٩ مليون ريال سعودي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى قيام البنك في العام الماضي ببيع أرض مملوكة له نتج عنها مكاسب بقيمة ٢٠٨,٦ مليون ريال سعودي. كما ارتفعت مصاريف العمليات بنسبة ٧,٧٪ وذلك بسبب الارتفاع في صافي مخصص خسائر الائتمان بنحو ١٤١,٩ مليون ريال أي بنسبة ١١٣,٤٪، حيث بلغت بنهاية عام ٢٠١٦م ١٢٥,٢ مليون ريال لتبلغ ٢٦٧,١ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٧م. في المقابل ارتفع دخل العمليات بنسبة ٤,٣٪ (مع الأخذ بالاعتبار الانخفاض الناتج عن مكاسب بيع عقارات أخرى) وذلك بسبب الارتفاع في صافي دخل العمولات الخاصة بنحو ٢٥١,١ مليون ريال، أي بنسبة ١٦,٠٪ حيث بلغت ١,٥٦٦,٥ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٦م لتبلغ ١,٨١٧,٦ مليون ريال لعام ٢٠١٧م، بالإضافة إلى الارتفاع في صافي الدخل من تحويل العملات الأجنبية بنحو ٤٦,٦ مليون ريال سعودي أي بنسبة ٤٥,٢٪، حيث بلغ ١٠٣,٢ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٦م ليبلغ ١٤٩,٨ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٧م. وقد بلغ ربح السهم الواحد ١,٦٥ ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مقارنة بمبلغ ١,٦٨ ريال سعودي لنفس الفترة من العام الماضي.

وقد بلغ إجمالي الموجودات ٦٨,٣ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مقارنة بمبلغ ٦٦,٣ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وبارتفاع بمبلغ ٢,٠ مليار ريال سعودي، ويمثل نسبة ٣,٠٪، أما صافي قروض وسلف العملاء، فقد بلغت ٣٩,٨ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مقارنة بمبلغ ٤٢,١ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م بانخفاض بلغ ٢,٣ مليار ريال سعودي، ويمثل ذلك إنخفاضاً بنسبة ٥,٥٪. وقد بلغت المحفظة الإستثمارية بالبنك ٢٠,٤ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، بارتفاع وقدره ٤,١ مليار ريال سعودي ويمثل ارتفاعاً بنسبة ٢٥,٠٪ مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت ١٦,٣ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م. وبلغ إجمالي المطلوبات ٥٩,٥ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مقارنة بمبلغ ٥٨,٢ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وبارتفاع بمبلغ ١,٣ مليار ريال سعودي، ويمثل نسبة ٢,١٪، في حين بلغت ودائع العملاء ٥٠,٣ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، بانخفاض بلغ ١,٣ مليار ريال سعودي، ويمثل نسبة ٢,٦٪ مقارنة بمبلغ ٥١,٦ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م، أما الصكوك المصدرة لتعزيز رأس المال فقد بلغت ٢,٠ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مقارنة بمبلغ ٢,٠ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

التمويل وسندات الدين المصدرة:

في سياق الممارسات الاعتيادية للأعمال، يقوم البنك بتبادل افتراض وتمويل الأموال مع البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك حسب معدل العمولة المتعارف عليها في السوق ويتم إثباتها على نحو ملائم في القوائم المالية الموحدة للبنك.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (بآلاف الريالات السعودية)	
٢,٠٠٠,٠٠٠	صكوك معززة لفترة عشر سنوات بقيمة ٢,٠٠٠ مليون ريال سعودي
٢,٠٠٠,٠٠٠	الإجمالي

صكوك معززة لفترة عشر سنوات بقيمة ٢.٠٠٠ مليون ريال سعودي:

بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٦م، أصدر البنك ٢,٠٠٠ شهادة صكوك معززة لرأس المال بمبلغ مليون ريال سعودي لكل صك، بمعدل توزيع أرباح على أساس ٦ شهور حسب أسعار الفائدة السائدة ما بين البنوك السعودية (سايبور)، يتم إعادة تعديله مقدماً كل ستة أشهر، مضافاً إليها هامش ١٩٠ نقطة أساس للسنة، مستحقة بشكل نصف سنوي يتتابع وذلك في تاريخ ٢ يونيو و٢٠ ديسمبر من كل سنة حتى تاريخ ٢ يونيو ٢٠٢٦م، وهو التاريخ الذي تنتهي فيه صلاحية هذه الصكوك. يحق للبنك ممارسة خيار الاستدعاء في ٢ يونيو ٢٠٢١م أو بعد هذا التاريخ حال استيفاء شروط محددة حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار المتعلقة بها. يمكن استدعاء الصكوك أيضاً حال استيفاء بعض الشروط الأخرى حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار الآتفة الذكر. هذه الصكوك مسجلة لدى السوق السعودية للأوراق المالية («تداول»).

الإقتراض من البنوك:

بلغت قروض البنك من البنوك الأخرى ٦,٢ مليار ريال سعودي، مقارنة بمبلغ ٣,٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٦م. بارتفاع بنسبة ٧٤,١٪. ويعتبر هذا نشاطاً لإدارة السيولة والتدفقات النقدية قصيرة الأجل.

مزايا وتعويضات الموظفين:

يتم تحديد مستوى وحجم تعويضات ومزايا الموظفين من خلال مراجعة ومسح الأجور بالسوق المحلي والتي يتم تنظيمها بشكل دوري بالإضافة إلى عدد من الوسائل الأخرى المتعلقة بالاستقصاء عن مستويات الرواتب في سوق العمل. ويتم إتباع هذه الإجراءات بهدف تمكين المجموعة من مواكبة ظروف السوق المحلية والإقليمية بما في ذلك أخذ حدة المخاطر بعين الاعتبار.

ويتكون هيكل التعويضات من استحقاقات ثابتة ومتغيرة وبدلات وبرامج حوافز دورية والامتيازات غير النقدية، وكل ذلك طبقاً للمعايير والأعراف المتبعة بالنسبة لقطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية.

ووفقاً لنظام العمل في المملكة العربية السعودية، والسياسات الداخلية للبنك، فإن مكافأة نهاية الخدمة للموظفين تستحق الدفع عند انتهاء فترة خدمة الموظف أو العامل. وقد بلغ إجمالي تعويضات نهاية الخدمة للموظفين مع نهاية ديسمبر ٢٠١٧م مبلغ ٢٤٤ مليون ريال سعودي.

المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك

قام بنك الجزيرة باعتماد و تبني طريقة وسطية وشفافة وحكيمة في إدارة المخاطر بشكل عام، و بذلك يواصل البنك الاستثمار في بناء بنية تحتية تستطيع بشكل فاعل تعريف وتقييم وقياس والسيطرة على المخاطر المحتملة التي يواجهها البنك على نطاق واسع على مستوى المؤسسة .

وكإجراء رئيسي على مستوى المخاطر تواصل إدارة بنك الجزيرة المتابعة الدقيقة للمخاطر الرئيسية والناشئة التي يتوقع أن تبرز وتهدد ليس فقط الاقتصادات العالمية والأسواق المالية فحسب بل أيضاً آثارها المتعددة على الاقتصاد السعودي وبالتالي القطاع المالي في المملكة.

لقد كان عام ٢٠١٧ م عاماً مليئاً بالتحديات من عدة نواحي. ومن أهم هذه القضايا الإقليمية والعالمية:

- واصلت أسعار النفط العالمية انخفاضها وحيث كان سعر برميل النفط حوالي ال ٥٠ دولار طوال العام تقريباً. مما ساهم في استمرار ضعف النشاط الاقتصادي.
- واصل نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤه حيث بقي في أدنى مستوى له منذ عام ٢٠١١ وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد على النفط.
- يمثل العجز المالي المتزايد مصدر قلق آخر مما دفع صناع القرار إلى خفض الإنفاق الرأسمالي وهو ما أثر سلباً على النشاط الاقتصادي.
- استمرار الاضطرابات السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط حيث شهد الإقليم فترة من عدم الاستقرار والإضطراب على الرغم من قيام الجهات الفاعلة الرئيسية بدورها في محاولة إيجاد الحلول للصراعات الإقليمية.
- إصدار المؤسسات التنظيمية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات العالمي مراسيم جديدة لتطبيق المزيد من إجراءات التشديد والانضباط المالي لإدارة أنظمة رأس المال والسيولة.
- تضافر قوى الهيئات التنظيمية العالمية والمحلية لضمان تطبيق المعيار المحاسبي المالي الجديد (IFRS) الخاص بالتعثر والمخصصات والمطلوب تنفيذه لغاية شهر يناير ٢٠١٨

ولقد اتخذت الإدارة نهجاً موضوعياً واقعياً من الأحداث العالمية والمحلية السائدة والناشئة وواصلت التركيز على التقييم والإدارة الدقيقين للتحديات المذكورة أعلاه.

١. الحفاظ على كفاية رأس المال:

إن إدارة البنك تضمن مواصلة البنك الاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال النوعي مما يمكنها من مساندة النمو المتوقع في الأصول المرجحة بالمخاطر وكذلك الوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال النظامية المتوقعة. وضمن هذا الإطار فقد وضع البنك خطة مفصلة ومحكمة لتعزيز رأس المال تأخذ في الاعتبار مختلف السيناريوهات المحتملة لتعزيز رأس المال والمزايا والقيود ذات العلاقة بهذه السيناريوهات وكذلك ما يتعلق بتكلفة توفير رأس المال والأطر الزمنية للتنفيذ. وإن إصدار البنك لصكوك في العام الماضي وخطته لإصدار أسهم حقوق الأولوية المتوقع إصدارها العام القادم هو دليل واضح على جهود البنك الهادفة لتعزيز وتقوية قاعدة رأس مال البنك.

وضمن السعي لتعزيز قاعدة رأس المال للبنك، تؤكد الإدارة على مواصلة العمل على هذا الصعيد حيث اختارت السيناريوهات الأمثل والأفضل التي من شأنها ان تضمن ليس مجرد رأس المال الكمي بل أيضا الجودة النوعية لرأس المال في استجابته للمتطلبات النظامية.

٢. إدارة السيولة:

إن إحدى المخاطر الرئيسية المترتبة على الأحداث العالمية الأخيرة وآثارها على الأسواق المالية والإقليمية والمحلية تتمثل في توفير السيولة/ الأموال بتكلفة لا تزيد عن تدفق العوائد الاقتصادية المشتقة من الأصول الممولة.

وإدراكا منها لمتطلبات السيولة بعد الأخذ في الاعتبار متطلبات الأعمال الحالية والأعمال المخططة، فقد قامت ادارة بنك الجزيرة بوضع إطار قوي للسيولة يضمن تحديدا استباقياً لمتطلبات السيولة الحالية والمقدرة كما يقاس تلك المتطلبات مقابل تكلفة تلك السيولة. وقد واصلت لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك تركيزها على ضمان إبقاء تكلفة التمويل/ السيولة ضمن حدود معقولة مما يوفر للبنك فرصة لتمويل نمو الأصول ذات العوائد العالية.

٣. نوعية الأصول:

دفعت مواجهة القطاع المالي والإقليمي لتراجع أساسي في نوعية الأصول؛ العديد من المؤسسات المالية النظامية الهامة إما لتجنب وتخصيص المخصصات مقابل الأصول غير العاملة أو شطب نسبة كبيرة من المديونيات.

وإنطلاقاً من هذا المفهوم فقد ركزت إدارة بنك الجزيرة في عام ٢٠١٧ على ضمان بقاء نوعية الأصول لكافة خطوط العمل في مستوى مقبول من حيث النوعية بما يحول دون أية تصنيفات أو مخصصات و/ أو شطب لديون لا مبرر لها. كما ان البنك بقي انتقائياً على مستوى كافة شرائح الأعمال وحدد شرائح عملائه المستهدفة بمنهجية واضحة تتركز على النواحي التالية:

- وضع أسس محددة لإطار وسياسة تحمل المخاطر.
- تحديد الأسواق المستهدفة والحصة السوقية بشكل واضح.
- تحديد إطار لشرائح القطاعات الاقتصادية من حيث المخاطر والعوائد والمتطلبات النظامية واتجاهات الأداء.

- وضع معايير لتقبل المخاطر لضمان تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بقطاع معين و/ أو شرائح معينة وذلك من خلال مؤشرات تأهيل محددة.

- اعتماد إطار لتقييم مخاطر المقترض المستهدف ضمن شرائح العمل والمحافظ المالية لضمان أن يدعم ذلك الإجراء النمو المستهدف لنوعية الأصول واحتمالية التعثر وتقديرات تكلفة الائتمان.

إضافة لذلك فإن الإدارة على دراية بالوضع الحالي لتطبيق وتبني للمعيار المحاسبي الدولي- الإصدار التاسع والآثار المترتبة على المحفظة من جراء ذلك. وقد تبني البنك منهجا منظما لتبني المعيار المحاسبي الدولي- الإصدار رقم ٩ بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية. ويتوقع البنك أن التحول إلى معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ لن يقوض بشكل كبير استراتيجية البنك للحفاظ على جودة المحافظ.

إدارة مخاطر السوق:

يخضع إستعداد البنك لتقبل المخاطر لعوامل مختلفة منها تقلبات السوق وتوجهات الأعمال والاقتصاد الكلي والعوامل الموضوعية. ويتم إدارة هذه المخاطر واحتوائها من خلال وضع حدود لصلاحيات مخاطر الأسواق ذات الصلة والسياسات التي تخضع لإدارة المخاطر المعتمد والإلتزام التنظيمي. ويراقب البنك باستمرار مخاطر السوق لديه من خلال قياس متطلبات رأس المال ومخاطر معدل الربح ومخاطر العملات الأجنبية وضمان أن أعمال إدارة الخزينة تعمل ضمن حدودها. وتخضع سياسة تحمل مخاطر السوق للعوامل التالية:

- نسبة كفاية رأس المال
- نسبة سيولة الأصول
- صافي نسبة التمويل الثابت
- نسبة تغطية السيولة
- نسبة القروض إلى الودائع
- تركيز مصادر التمويل
- عوامل مخاطر السوق

مخاطر السوق

تمهيد:

تتمثل مخاطر السوق في تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأية أداة مالية بسبب التقلب في متغيرات السوق كأسعار الأسهم ومعدلات الربحية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع.

إدارة مخاطر السوق

إن لجنة سياسة مخاطر السوق المفوضة من مجلس الإدارة مسؤولة عن السياسات والحدود والضوابط المستخدمة في إدارة مخاطر السوق. ولدى البنك سياسة معتمدة لمخاطر السوق ومجموعة حدود لقسم الخزينة والتي تقنن بوضوح السياسات والإجراءات وحدود التعرض لمخاطر السوق.

إن الهدف الرئيسي هو إدارة التقلبات في الأرباح توضيح مخاطر السوق و بيانات مخاطر السيولة للإدارة العليا ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة ومؤسسة النقد العربي السعودي.

مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية هي المخاطر المترتبة على خسارة أي أصول مالية صادرة بعملة أجنبية لقيمتها، أو تحقيق أية مطلوبات صادرة بعملة أجنبية ربحا في القيمة. وقد وضعت سياسة إدارة مخاطر الخزينة حدود صلاحيات بالنسبة لصافي المراكز المفتوحة حسب مجموعات العملات، حيث تم وضع حدود صلاحيات للدولار الأمريكي و عملات الدول العشر الكبرى والعملات الخليجية وكافة العملات الأخرى. و جدير بالذكر أن مخاطر البنك من صرف العملات الأجنبية لا تذكر لأن موجودات ومطلوبات البنك مقبمة بشكل رئيسي بالريال السعودي وإلى حد أقل بالدولار الأمريكي أو بعملة مربوطة بالدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في المخاطر المترتبة على انخفاض قيم استثمارات البنك في الأسهم. ويتم تقييم محفظة البنك من الأوراق المالية المدرجة في السوق بشكل منتظم طبقا لاسعار السوق واية تغييرات في القيمة تؤخذ بالاعتبار في حقوق الملكية وقائمة الدخل الشامل بالبنك.

المعالجة الرأس مالية لمخاطر السوق

يحتسب بنك الجزيرة المتطلبات الدنيا لرأس المال مقابل مخاطر السوق باستخدام الطريقة المعيارية، حيث يستخدم رأس المال كحاجز حماية مالي لمواجهة أية تحركات معاكسة لمخاطر السوق. وتمثل مخاطر معدل الربحية ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السيولة المدرجة ضمن معيار بازل ٢ - الركن الثاني عوامل المخاطرة الرئيسية التي تواجهها أنشطة البنك.

اختبارات الضغط / الجهد

يجري البنك اختبارات الضغط / الجهد على أساس نصف سنوي وذلك بهدف إجراء المزيد من التقييم للخسائر المحتملة. إذ أن البنك و من خلال تقييم حجم الخسائر غير المتوقعة يكون قادراً على فهم حيثيات المخاطر والتعرض المحتمل لأحداث غير متوقعة ولكن معقولة في الأسواق غير العادية. ويستخدم البنك لهذا الغرض سيناريوهات متعددة تتوافق مع تبني الإجراءات الملائمة المتعلقة بذلك. وبالنظر إلى البيئة الاقتصادية الحالية، يتم النظر في مجموعة واسعة من السيناريوهات بما في ذلك السيولة والأثر على مصادر التمويل. ويتم تحديث هذه السيناريوهات كما يجوز إعادة تعريفها / تعديلها على أساس متواصل بحيث تعكس ظروف السوق الحالية. ويتم رفع نتائج اختبارات الضغط إلى كل من الإدارة العليا ولجنة المخاطر واللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة وذلك من أجل تسهيل وإدارة المخاطر بمزيد من الشفافية.

مخاطر السيولة:

تكمن مخاطر السيولة في احتمال مواجهة البنك مصاعب في الوفاء بواجباته المتعلقة بالالتزامات المالية التي يتم سدادها نقداً أو من خلال أية أصول مالية أخرى. ويمكن أن تقع مخاطر السيولة نتيجة لاضطرابات السوق أو تخفيض درجة التقييم الائتماني والتي يمكن أن تتسبب في تبخر بعض مصادر التمويل. وللتخفيف من آثار هذه المخاطر تحاول الإدارة بكل جدٍ تنويع مصادر التمويل؛ ويتم الأخذ في الاعتبار النواحي المتعلقة بالسيولة عند تسعير الأصول. وتقتضي سياسة البنك على هذا الصعيد بالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والأدوات المعادلة للنقد.

لقد أدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى حصول تغيير كبير في التنظيم والإشراف على مخاطر السيولة في المؤسسات المالية. وبناءً على متطلبات إدارة مخاطر السيولة بموجب نظام بازل ٣، يتم استخدام نسبتين من أجل إدارة مخاطر السيولة وهما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابتة.

طريقة إدارة مخاطر السيولة:

بالنسبة للإدارة اليومية للسيولة، تضمن وحدة أعمال الخزينة وجود تمويل كافٍ من أجل الوفاء بالتزامات الدفع والسداد اليومية في الوقت المحدد.

كما تشمل عملية إدارة السيولة الإجراءات التالية:

- الاحتفاظ بمخزون كافٍ من النقد ذو نوعية عالية وغير المحمل بالأعباء كعنصر وقاية للحماية في حالة حصول أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية.
- إدارة التدفقات النقدية قصيرة وبعيدة المدى من خلال تقرير العجز عند الاستحقاق إضافة إلى العديد من المؤشرات المختلفة.
- مراقبة تركيزات المودعين على مستوى البنك لتجنب الاعتماد غير اللازم على كبار المودعين.
- تنويع مصادر التمويل من أجل ضمان وجود مزيج تمويلي ملائم.
- ضمان المحافظة على النسب النظامية كنسبة السيولة المحددة من قبل مؤسسة النقد ونسبة تغطية السيولة و نسبة صافي التمويل الثابتة فوق المستويات المطلوبة.
- إجراء اختبارات الضغط / الجهد للسيولة على أساس نصف سنوي تحت مختلف السيناريوهات كجزء من الرقابة الحكيمة للسيولة من أجل اختبار فعالية وقوة الخطط ذات العلاقة.

وجدير بالذكر أن كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة مشمولة في دليل سياسة مخاطر السوق والتي تخضع للمراجعة والاعتماد على أساس سنوي من قبل لجنة سياسة مخاطر السوق. انسجاماً مع قانون مراقبة البنوك والقواعد الصادرة عن مؤسسة النقد، يحتفظ البنك باحتياطي نظامي لدى مؤسسة النقد يعادل ٧٪ من إجمالي حجم ودائع الطلب و ٤٪ من ودائع العملاء الآجلة. وبالإضافة إلى الاحتياطي النظامي، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن ٢٠٪ من حجم مطلوبات الودائع، على شكل نقد وأصول، والتي يمكن تحويلها إلى سيولة خلال مدة لا تتجاوز ٣٠ يوماً.

ويملك البنك حالياً محفظة استثمارية، يتكون جزء كبير منها من سندات السعر العائم والصكوك الحكومية الصادرة عن مؤسسة النقد. وتعتبر هذه المحفظة ذات نوعية وسيولة عالية مع إمكانية توفر التمويل (حتى ٨٥-٩٠٪ حسب الأداة الاستثمارية) من خلال نافذة إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد.

كفاية رأس المال بموجب الركن الثاني والثالث من معيار بازل

إن اتفاق بازل الصادر عن بنك التسويات الدولي هو معيار دولي لممارسات إدارة المخاطر ورأس المال ويهدف إلى وضع إطار يعزز سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي.

وقد كانت مؤسسة النقد في مقدمة الجهات التي ضمنت تبني وتطبيق القطاع المصرفي السعودي أفضل الممارسات التي يدعو لها بنك التسويات الدولي ولذلك فقد أصدرت مختلف التعليمات والتوجيهات ذات العلاقة بهذا الشأن.

وطبقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي فقد أصبح إطار (بازل ٣) نافذاً اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٢ وينطوي الإطار الجديد على تعديلات هامة على طريقة حساب رأس المال النظامي ووزن الأصول المرجحة بالمخاطر ضمن الركن الأول. كذلك شهدت متطلبات الركن الثاني والركن الثالث من المعيار تحسينات هامة بموجب هذا الإطار المعدل. وفي ديسمبر ٢٠١٧ قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار الجزء المتبقي من إطار بازل ٣ والذي يهدف إلى استكمال المرحلة الأولى التي تم الإعلان عنها سابقاً. في ديسمبر ٢٠١٧، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) إصلاحات بازل ٣ المتبقية التي تهدف إلى استكمال المرحلة الأولى لإصلاحات بازل ٣ التي تم الإعلان عنها سابقاً. وتسعى تعديلات عام ٢٠١٧ إلى استعادة المصداقية في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر وتحسين قابلية نسب رأس المال للبنوك للمقارنة. إن الأصول المرجحة بالمخاطر هي تقدير للمخاطر التي تحدد الحد الأدنى لرأس المال النظامي الذي يجب على البنك الاحتفاظ به للتعامل مع الخسائر غير المتوقعة. إن الاحتساب الحكيم للأصول المرجحة بالمخاطر جزء لا يتجزأ من إطار رأس المال القائم على المخاطر.

وبناءً على ما سبق يقوم البنك بمراقبة مدى كفاية رأسماله باستخدام معايير كفاية رأس المال والنسب التي تقرها تلك المعايير حسب المتطلبات المحددة والمقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. وتقيس هذه المعايير والنسب كفاية رأس المال عن طريق مقارنة رأس مال البنك المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحد للموجودات والمطلوبات والمبالغ الاسمية للمشتقات المالية عند تحويلها الى المخاطر المرجحة المكافئة ذات العلاقة.

إن إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي مصممة لتقييم المتطلبات الرأسمالية بالنسبة لمخاطر الركن الثاني، وذلك على أساس الوضع الحاضر والاتفاق المستقبلية أخذاً بعين الاعتبار المخاطر الحالية للبنك وخطط النمو المستقبلي. كما تقيس إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي مدى استجابة أعمال البنك والأنماط الرأسمالية تحت مختلف المستويات المعقولة من فرضيات اختبارات الضغط/الجهد.

إن إجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلي للبنك تمثل وثيقة شاملة مصممة لتقييم مخاطر البنك وأيضاً لتحديد وقياس والسيطرة على المخاطر ومتطلباتها ومصادرها من رأس المال. وعلى أساس الدمج التام بناءً على إطار الركن الثاني، فإن هذه الإجراءات تمثل نهجاً واقعياً ومرتكزاً على المخاطر من أجل تقييم متطلبات رأس المال الحالية والمخططة لبنك الجزيرة.

لقد تم إعداد إفصاح كفاية رأس المال وفقاً لتوجيهات الإفصاح بموجب معيار بازل التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي من حين لآخر وحسبما ينطبق على البنك.

وكمطلب جديد لعام ٢٠١٨، تطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك أن تقوم بتطوير خطة تقييم السيولة الداخلية وإرسالها إلى مؤسسة النقد بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨. والغرض من هذه الخطة هو إبلاغ مجلس إدارة البنك والجهات النظامية بتقييم مخاطر السيولة للبنك والتأثير على المتطلبات التنظيمية ورأس المال. إن خطة تقييم السيولة الداخلية هي أداة تمكن البنك من تقييم متطلبات السيولة بشكل منهجي مع الاخذ بالاعتبار استراتيجية البنك وخطط العمل والمخاطر وسياسات البنك. البنك حالياً بمرحلة تطوير خطة تقييم السيولة الداخلية، وهو على المسار الصحيح للالتزام بالمبادئ التوجيهية التنظيمية في هذا الصدد.

المعايير المحاسبية:

يحتفظ البنك بدفاتر الحسابات والسجلات بطريقة دقيقة و منظمة.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة:

- وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية كما هو معدل من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المحاسبة على الزكاة والضريبة، وهو ما يتطلب تطبيق جميع المعايير الدولية للتقارير المالية كما هي صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة (١٢) - «ضريبة الدخل» وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية للمعيار (٢١) - «الضرائب»، حيث أنهما يرتبطان بالزكاة وضريبة الدخل. ووفقاً للتعميم الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي رقم ٧٤٥١٩/٢٨١٠٠٠ بتاريخ ١١ أبريل ٢٠١٧م والتعديلات اللاحقة من خلال بعض الإيضاحات المتعلقة بالمحاسبة على الزكاة وضريبة الدخل («تعميم مؤسسة النقد»)، فإن استحقاق الزكاة وضريبة الدخل يكون على أساس ربع سنوي ويُدْرَج في حقوق المساهمين ضمن الأرباح المبقة.

- بما يتوافق مع أحكام نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تتفق مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ باستثناء التغيير في السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة وضريبة الدخل والاعتراف الأولي وإلغاء الاعتراف لجميع العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الأصول المالية وبدأت في الاعتراف وإلغاء الاعتراف في تاريخ المتاجرة.

تعيين مراجعي حسابات البنك

إن المراجعين الخارجيين لحسابات البنك مسؤولون عن مراجعة القوائم المالية السنوية والربع سنوية للبنك. وقد أقر اجتماع «الجمعية العامة العادية» للبنك المنعقد في ١٠ إبريل ٢٠١٧ (الموافق ١٣/٠٧/١٤٣٨هـ) توصية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بإعادة تعيين «أرنست ويونغ» و «كي بي أم جي -الفوزان وشركاه» مراجعين خارجيين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

المدفوعات النظامية

قام بنك الجزيرة خلال السنة بسداد الدفعات التالية :

المدفوعات	مليون ريال سعودي
الزكاة المسددة خلال عام ٢٠١٧ (عن عام ٢٠١٦)	٢,٥٧
ضريبة مخصومة من المنبع	٦,١١
ضريبة مدفوعة مقدماً (عن عام ٢٠١٧)	٧,٢٢
التأمينات الاجتماعية- حصة البنك وحصة الموظفين	٧٢,٥٩
التأشيرات، رخص الإقامة والخدمات المتصلة بها .. الخ،	١,٠٢

قدرت التزامات الزكاة المستحقة لعام ٢٠١٧ على المساهمين السعوديين بمبلغ ٢٠,٦٨ مليون ريال سعودي. وكان بنك الجزيرة قد جنب مخصصاً كافياً في دفاتره لتسوية التزامات الزكاة المقدرة. كما قدرت ضريبة الدخل الواجبة على المساهمين غير السعوديين بمبلغ ١٠,٢٥ مليون ريال سعودي وسوف يتحملها في النهاية المساهمون غير السعوديين.

كما تلقى البنك تقديرات زكوية للسنوات حتى عام ٢٠١١ مما يضيف مطالبات أخرى وهذا البند موضح بالكامل في الإيضاح رقم ٢٦ من إيضاحات القوائم المالية السنوية للبنك.

العقوبات والجزاءات والقيود النظامية: قرارات مؤسسة النقد العربي السعودي الجزائية:

السنة المالية الحالية		موضوع المخالفة
إجمالي مبلغ الغرامات المالية بالريال السعودي	عدد القرارات الجزائية	
٤١٠,٠٠٠	٤	مخالفة تعليمات المؤسسة الإشرافية
١٥,٠٠٠	٢	مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة بحماية العملاء
-	-	مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة ببذل العناية الواجبة
٢٠,٠٠٠	١	مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة بمستوى أداء أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع
٢١٥,٠٠٠	١	مخالفة تعليمات المؤسسة الخاصة ببذل العناية الواجبة في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب

العقوبات والجزاءات والقيود النظامية الأخرى:

فرضت هيئة السوق المالية والبلديات وجهات حكومية أخرى غرامات مالية على البنك بلغت في إجمالها ٣٤٧,٢ ألف ريال سعودي خلال عام ٢٠١٧ كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجهة النظامية	بآلاف الريالات السعودية
هيئة السوق المالية	١٦٠,٠
أمانة الرياض	١٥٦,٠
أمانة جدة	١٥,٥
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	١٠,٠
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٤,٤
الهيئة العامة للزكاة والدخل	١,٣
الإجمالي	٣٤٧,٢

معاملات الأطراف ذات العلاقة:

تتعامل المجموعة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة. وبرأي الإدارة ومجلس الإدارة فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً للشروط متفق عليها. تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

كانت الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والناتجة عن تلك المعاملات في القوائم المالية الموحدة على النحو التالي:-

٢٠١٦	٢٠١٧	
بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية	
		بنك باكستان الوطني (مساهم):
٧٥	٧١	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٩٨	١٩٠	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		شركات تابعة
٥٠٠,٩٨٠	٥٠١,٤٨٠	استثمارات
٦٢٥,٠٤٢	٢٠,٤٠٧	ودائع للعملاء
-	٦٥٦,١١٨	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٤٥,٩١٧	١٨٤,٩٨٤	ذمم مدينة
٢١,٤٨٥	١٦,٣٦٥	ذمم دائنة
٦٣,٢٤٧	٦٣,٢٤٧	التزامات وتعهدات
-	٤,٣٦٩,٣٦٩	قيم اسمية لعقود مشتقات قائمة
		شركات زميلة ومنتسبة ذات تأثير جوهري
١٢٩,٩٧٧	١٣٤,٠٧١	استثمارات
٣٨٤,٣٥٣	٤٠١,٧٦٣	ودائع للعملاء
٢,٢٥٢	٢,٢١١	مصرفيات مستحقة الدفع
		أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وكبار المساهمين والأطراف المنتسبة لهم
٤٨,٥٢٤	١٢٠,٤٧٣	قروض وسلف
٢٩٠,٩٩٢	٨٥,٠٥٥	ودائع للعملاء
-	٦,٤٤٧	التزامات وتعهدات

يمثل كبار المساهمين حصة ملكية تتجاوز ٥٪ من رأسمال البنك.

٢٠١٦ بآلاف الريالات السعودية	٢٠١٧ بآلاف الريالات السعودية	
		صناديق استثمار بإدارة الشركة التابعة
٩١,٤٢٩	٦٠,٨٧٠	استثمارات
٢٩٢,٠٧٦	٣٥٦,٣٣٤	قروض وسلف، صافي
٢,٩٨٩	٥٣١	ودائع للعملاء

فيما يلي الإيرادات والمصاريف والمعاملات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة:

٢٠١٦ بآلاف الريالات السعودية	٢٠١٧ بآلاف الريالات السعودية	
٢٠,١٦١	٥٨,٩٧٩	دخل عمولات خاصة
١٢,٩٤٨	٥٧,٩٩٠	مصاريف عمولات خاصة
١٦٦	١٣٢	دخل اتعاب وعمولات
١,٦٠٠	-	أتعاب استشارة مدفوعة
٩,٧٣٢	١٥,٨٥٠	صافي حصة مصروفات بشركة زميلة
٣٥,٤٦٢	٣٨,١١٤	أقساط تأمين مدفوعة
-	١,٥٢٤	توزيع فائض مستلم من شركة زميلة
٨,٥٠٢	١٢,٩٧٧	مطالبات مستلمة
٧,٤٠٩	٧,٥٦٢	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٥,٢٥٠	٥,٢٥٠	توزيعات أرباح مستلمة
٣,٩٨٨	٣,٩٨٨	دخل بموجب اتفاقيات خدمات مشتركة
-	٤٧	سداد مصروف لشركة تابعة
٣١,٨٣٧	٣,١٠٩	مصروفات بموجب اتفاقية مشاركة إيرادات
٩,٣٥٥	٩,٣٥٥	سداد مصروف إيجار
٦١٥	٢,٣٤٥	مصروف إيجار للمفروع

إجمالي مبالغ التعويضات التي تم دفعها لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية خلال السنة على النحو التالي:

٢٠١٦ بآلاف الريالات السعودية	٢٠١٧ بآلاف الريالات السعودية	
٨٧,٩٤٤	٨٩,٦٥٢	منافع قصيرة الأجل للموظفين
٢٢,٨٦٩	٢٥,٧٣٥	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية كبار الموظفين بما فيهم المدراء التنفيذيين الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

بلغ إجمالي العقود والتعاملات بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني في العام الماضي نحو ٨٠,٥ مليون ريال سعودي. و تعتبر هذه التعاملات تعاملات مع أطراف ذات علاقة والتي قد يكون لعضو مجلس إدارة البنك المذكور اسمه أدناه مصلحة فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنه عضو لمجلس إدارة بنك الجزيرة و رئيس مجلس الإدارة لشركة الجزيرة تكافل تعاوني:

- المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان.

المبلغ خلال ٢٠١٧ م	الفترة	الأعمال والعقود التي بين البنك وشركة الجزيرة تكافل تعاوني
١٥,٨٥٠	مستمر	اتفاقية تكاليف وتوزيع الموارد - صافي المبلغ
١٦,٩٥٨	سنة واحدة	بوليصة التأمين لتمويل دينار الشخصي
١٦,٣٧٣	سنة واحدة	بوليصة التأمين للرهن العقاري
٢,٣٥٠	سنة واحدة	بوليصة للتأمين على الحياة
٩٠٧	سنة واحدة	بوليصة التأمين للبيت الحسن للموظفين
٥,٢٥٠	تعاملات	توزيعات أرباح مستلمة
٩,٨٠٤	تعاملات	مصاريف العمولات الخاصة
١٢,٩٧٧	تعاملات	مطالبات مستلمة
٨٠,٤٧١		المجموع

و قد بلغ إجمالي العقود والتعاملات بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) في العام الماضي نحو ٢٤,٧ مليون ريال سعودي. و تعتبر هذه التعاملات تعاملات مع أطراف ذات علاقة والتي قد يكون لأعضاء مجلس إدارة البنك المذكورة أسمائهم أدناه مصلحة فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنهم أعضاء مجلس إدارة لكل من بنك الجزيرة و شركة الجزيرة كابيتال:

- ١- الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان.
٢- الأستاذ/ محمد بن عبد الله الحقباني.

ألف ريال سعودي

المبلغ المدفوع خلال ٢٠١٧ م	الفترة	الأعمال والعقود التي بين البنك وشركة الجزيرة للأسواق المالية
٢,٩٨٨	عقد ساري ما لم ينهي	إتفاقية خدمات مشتركة
١٠,٢٥٢	منتهي	مشاركة دخل منتج "تمام"
١,١٢٨	تعاملات	مصاريف العمولات الخاصة على الودائع لأجل
٩,٣٥٥	تعاملات	مصاريف إيجار الفروع
٢٤,٧٣٣		المجموع

فيما يلي قائمة بعقود الإيجار والتي قد يكون لأعضاء مجلس الإدارة التالية أسمائهم مصلحة فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ويوضح الجدول التالي تفاصيل هذه العقود:

ألف ريال سعودي

المبلغ المدفوع خلال ٢٠١٧ م	فترة العقد	طبيعة العقد	الصلة/العلاقة	اسم الطرف ذي العلاقة	المتعاقد
٢٨٥	١٠ سنوات	إيجار فرع طريق الحسن بن علي	أخو الأستاذ/ أحمد بن عثمان القصبي	المهندس/ طارق بن عثمان القصبي	الأستاذ / أحمد بن عثمان القصبي
٣٣٠	١٢ سنة	إيجار فرع الرحاب	يمتلك جزءاً من أسهم شركة إتحاد الأخوة للتنمية	المهندس/ عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان	شركة إتحاد الأخوة للتنمية
٦١٥					المجموع

تأكيدات مجلس الإدارة:

يشرف مجلس الإدارة على أداء وعمليات البنك ووضع السياسات، وضمان التنفيذ الصحيح لها وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية خلال العام. إضافة إلى ذلك، يراجع المجلس دورياً فاعلية الأنظمة القائمة والضوابط الداخلية ويراقب القطاعات الرئيسية للبنك للتحقق من تنفيذ السياسات العامة ومستويات إدارة المخاطر التي حددها المجلس.

كما يراجع المجلس أيضاً من خلال لجنة المراجعة المركز المالي للبنك مع مراجعي حسابات البنك لضمان سلامة ونزاهة الأداء المالي والالتزام التام بالأنظمة واللوائح والمعايير المحاسبية المطبقة في المملكة العربية السعودية. ويؤكد مجلس الإدارة مسؤوليته القانونية عن دقة البيانات المالية، وأنها تعكس الوضع المالي للبنك ونتائجه بصورة عادلة، كما يضمن التزام كافة عملياته بضوابط المراقبة الموضوعية من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

ويؤكد مجلس الإدارة للمساهمين والأشخاص الآخرين من ذوي المصلحة حسب معرفته ومن كافة النواحي الجوهرية ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
- أنه لا يوجد في أي عقد يكون البنك طرفاً فيه أية مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب والرئيس التنفيذي أو المسؤول المالي الأول أو أي شخص له علاقة معهم، باستثناء ما هو مذكور في هذا التقرير في «معاملات الأطراف ذات العلاقة».

كذلك قام مراجعو الحسابات حسب الموضح في تقريرهم، كجزء من أداء واجباتهم بشأن القوائم المالية، بمراجعة ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك بما يمكنهم من تصميم إجراءات مراجعة ملائمة، ولكن ليس لغرض تكوين رأي حول فعالية الضوابط الداخلية بالبنك. وقد أبلغ مراجعو الحسابات مجلس الإدارة ببعض النواقص أو التوصيات الناشئة عن ذلك العمل. وبرأي الإدارة فإن هذه البنود لا تشكل جوانب جوهرية، ولذلك اصدر المراجعون تقريرهم غير المتحفظ على القوائم المالية للبنك.

وصف لسياسة الشركة في توزيع أرباح الأسهم

يتبع البنك الأنظمة والتعليمات الصادرة من الجهات التنظيمية ونظامه الأساسي فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، حيث يقوم البنك بتوزيع الأرباح على مساهميه طبقاً للمادة (٤٣) من النظام الأساسي للبنك على النحو التالي:

توزع أرباح الشركة السنوية الصافية التي تحددها بعد خصم المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى، وتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك وذلك على النحو الآتي:

(أ) تحسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين السعوديين، والضريبة المقررة على الجانب غير السعودي طبقاً

للأنظمة النافذة في المملكة العربية السعودية وتقوم الشركة بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة وتخصم الزكاة المدفوعة عن السعوديين من نصيبهم في صافي الربح كما تحسم الضريبة المدفوعة عن الجانب غير السعودي من نصيبه في صافي الربح.

* (ب) يرحل ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة والضريبة، كما ذكر في الفقرة أعلاه للاحتياطي القانوني إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.

(ج) يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني والضريبة مبلغ لا يقل عن (٥ بالمائة) من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين السعوديين وغير السعوديين على أن يتم توزيعه بنسبة المدفوع من قيمة أسهم السعوديين وغير السعوديين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة، فإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة لأي من المساهمين السعوديين وغير السعوديين لا تكفي لدفع الأرباح للمساهمين المعنيين، فلا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

(د) يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (أ، ب، ج) السابقة على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة.

(هـ) يجب الحفاظ على نسبة المساهمة لكل من السعوديين وغير السعوديين عند احتساب المخصصات اللازمة للاحتياطي القانوني والاحتياطات الأخرى من صافي الأرباح -بعد خصم الزكاة والضريبة- ويجب على كل من المجموعتين المساهمة في تلك الاحتياطات حسب نسبهم في رأس المال على أن تخصم مساهماتهم من حصصهم في الأرباح الصافية.

الطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح عن العام ٢٠١٧ م.

بناءً على إعلان توزيعات الأرباح والمنشور على موقع تداول في ٨ فبراير ٢٠١٨ م، والذي أوصى به مجلس إدارة البنك بتاريخ ١٤٣٩/٠٥/٢٢ هـ الموافق ٨ فبراير ٢٠١٨ م وذلك بتوزيع أرباح نقدية على مساهمي البنك عن السنة المالية ٢٠١٧ م. وحيث أن البنك قد حصل على موافقة هيئة السوق المالية على زيادة رأس ماله من ٥,٢٠٠ مليون ريال سعودي إلى ٨,٢٠٠ مليون ريال سعودي بتاريخ ١٤٣٩/٦/٥ هـ الموافق ٢٠١٧/٠٢/٢١ م، وذلك عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية والذي يمثل زيادة في عدد أسهم البنك من ٥٢٠ مليون سهم عادي إلى ٨٢٠ مليون سهم عادي.

وبالتالي سيكون توزيع الأرباح وفقاً لعدد أسهم البنك بعد الزيادة في رأس المال، وذلك على النحو التالي:

- ١- إجمالي المبلغ الموزع ٤,٢٦٢ مليون ريال سعودي.
- ٢- حصة السهم الواحد ٠,٢٢ ريال سعودي.
- ٣- نسبة التوزيع إلى القيمة الاسمية للسهم: ٣,٢ %
- ٤- عدد الأسهم المستحقة للأرباح: ٨٢٠ مليون سهم عادي والتي تمثل إجمالي أسهم البنك بعد زيادة رأس المال المشار إليها أعلاه.
- ٥- تكون أحقية الأرباح للمساهمين المسجلين لدى مركز إيداع الأوراق المالية بنهاية ثاني يوم تداول بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي ستعقد للموافقة على توزيع هذه الأرباح.
- ٦- سيتم الإعلان عن تاريخ توزيع الأرباح في وقت لاحق.

علماً بأن توزيع الأرباح خاضع لموافقة الجمعية العامة للبنك وتعديل نسبة الحد الأدنى لمبلغ الأرباح التي يجوز توزيعها بموجب النظام الأساسي للبنك من ٥% إلى ٢,٥% من رأس المال المدفوع، وذلك بعد خصم الاحتياطي النظامي ومبالغ الزكاة والضريبة.

وتجدر الإشارة إلى أن الموافقة على توزيع هذه الأرباح لن يكون ضمن بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي سيعقدها البنك للموافقة على زيادة رأسماله من خلال طرح أسهم حقوق أولوية وإنما سيقوم البنك بالدعوة لعقد جمعية أخرى في وقت لاحق لأخذ الموافقة على توزيع هذه الأرباح.

إصدار أسهم أولوية

بهدف تعزيز قاعدة رأس مال البنك، أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس المال بمقدار ٣ مليار ريال سعودي من خلال طرح أسهم أولوية. وهذه الزيادة مشروطة بالحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية والجمعية العمومية في اجتماعها غير العادي وتحديد سعر طرح الأسهم وعددها. وتشمل «المخصصات الأخرى» المصروفات الإجمالية البالغة ٢١,١٥ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١٨,١٢ مليون) المتكبدة فيما يتعلق بالأمور القانونية والمهنية المتعلقة بإصدار أسهم حقوق الأولوية، حيث أن البنك قد حصل على موافقة هيئة السوق المالية على زيادة رأس ماله من ٥,٢٠٠ مليون ريال سعودي إلى ٨,٢٠٠ مليون ريال سعودي بتاريخ ١٤٣٩/٦/٥ هـ الموافق ٢٠١٧/٠٢/٢١ م، وذلك عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية والذي يمثل زيادة في عدد أسهم البنك من ٥٢٠ مليون سهم عادي إلى ٨٢٠ مليون سهم عادي.

التعاملات البنكية مع أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول

بخلاف معاملات الأطراف ذات العلاقة (الموضحة تفصيلها أعلاه في هذا التقرير) والتي تمت بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، لا توجد مصالح جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المسؤول المالي الأول.

التصنيف الائتماني:

يمثل الجدول أدناه آخر تقييم إئتماني للبنك:

التصنيف الائتماني	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف	موديز	فيتش
	(في نوفمبر ٢٠١٦)	(في أكتوبر ٢٠١٧)	(في سبتمبر ٢٠١٧)
تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (قصير الأجل)			F2
تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (طويل الأجل)			BBB+
تصنيف الائتماني - المعيار العالمي	A-/A2		
تصنيف الدعم			٢
تصنيف الوضع المستقبلي	سلبى	مستقر	مستقر
ودائع البنك		Baa1 / P-2	
تصنيف الائتماني - المعيار المحلي	A+ / A1 SA		
تصنيف السلامة			bb+

١) أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء اللجان والإدارة التنفيذية، ووظائفهم الحالية والسابقة ومؤهلاتهم وخبراتهم: أ. أعضاء مجلس الإدارة:

م	الاسم	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات	الخبرات
١	المهندس/ طارق بن عثمان القصيبي	١. (١٩٩٤م -) نائب رئيس مجلس إدارة شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة. ٢. (١٩٩٥م -) رئيس مجلس إدارة شركة دلة للخدمات الصحية. ٣. (٢٠٠٦م -) عضو مجلس إدارة شركة جامعة المملكة (مملكة البحرين). ٤. (٢٠٠٨م -) رئيس مجلس إدارة شركة رزم للاستثمار. ٥. (٢٠١٠م -) رئيس مجلس إدارة شركة عطاء التعليمية. ٦. (٢٠١٢م -) رئيس مجلس إدارة شركة سرب للاستثمار العقاري. ٧. (٢٠١٣م -) رئيس مجلس إدارة شركة فايرمينكول أنونيم سير كيتاي RZM Gayrimenkul Anonim Sirketi (تركيا). ٨. (٢٠١٣م -) رئيس مجلس إدارة شركة نيبا فايرمينكول باتيريماري في تايباريت آي إس NEBA Gerimenkul A.S Yatirimlari VE Ticaret A.S (تركيا). ٩. (٢٠١٦م -) رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة.	١. (١٩٩٨م -٢٠١٥م) عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. ٢. (٢٠١٣-٢٠٠٨م) رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية. ٣. (٢٠١٥-٢٠١٦م) رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية.	بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة الملك سعود - ١٩٧٦م.	عضو في مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام ١٩٩٨م إضافة لعضوية اللجنة التنفيذية، إضافة إلى عضوية ورئاسة العديد من مجالس إدارات شركات ذات أنشطة استثمارية متعددة داخل وخارج المملكة العربية السعودية.
٢	الأستاذ/خليفة بن عبد اللطيف الملحم	١. (١٩٩٥م -) عضو مجلس إدارة شركة أسمنت الأبيض السعودي (٢٠٠٤م -) رئيس مجلس إدارة الشركة المتقدمة للبتروكيماويات. ٢. (٢٠٠٧م -) عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. ٣. (٢٠٠٧م -) عضو مجلس إدارة شركة أي جي أي (الأردن). ٤. (٢٠١٢م -) عضو مجلس إدارة شركة الاتفاق للصناعات الحديدية. ٥. (٢٠١٣م -) عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للخدمات المساندة. ٦. (٢٠١٤م -) عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ٧. (٢٠١٧م -) عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري.	١. (١٩٨٥م -٢٠٠٢م) - عضو مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني. ٢. (٢٠٠٩م -٢٠١١م) - عضو مجلس إدارة الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء للتأمين) ٣. (٢٠٠٧م -٢٠١٢م) - عضو مجلس إدارة شركة أسمنت الرياض. ٤. (٢٠٠٣م -٢٠١٢م) - عضو مجلس إدارة شركة نماء للكيمياء.	بكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٨م.	عضوية مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام ٢٠٠٧م، كذلك عضوية سابقة في مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني، إضافة إلى عضوية ورئاسة مجالس إدارات شركات ذات أنشطة استثمارية متنوعة أخرى داخل وخارج المملكة العربية السعودية.
٢	الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	١. (٢٠١٠م -) الرئيس التنفيذي لبنك الجزيرة. ٢. (٢٠١٣م -) عضو مجلس الإدارة المنتدب لبنك الجزيرة. ٣. (٢٠١٣م -) عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية.	١. (١٩٩٨م -١٩٩٨م) - رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد، المنطقة الوسطى، البنك السعودي البريطاني. ٢. (١٩٩٨م -٢٠١٠م) - رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالمنطقة الشرقية، مجموعة سامبا المالية. ٣. (٢٠٠٦م -٢٠٠٦م) - رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد، البنك العربي الوطني. ٤. (٢٠٠٦م -٢٠١٠م) - عضو مجلس إدارة ساب تكافل. ٥. (٢٠٠٦م -٢٠١٠م) - رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد، البنك السعودي البريطاني.	١٩٨٤م بكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، الرياض.	خبرات سابقة متنوعة في عدد من المصارف السعودية في كل من مجموعة مصرفية الشركات، مجموعة مصرفية الشخصية، وشبكة الفروع.
٤	المهندس/ عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	١. (١٩٩٣م -) عضو مجلس إدارة شركة اتحاد الأخوة للتنمية. ٢. (١٩٩٨م -) عضو مجلس إدارة شركة أسمنت القصيم. ٣. (٢٠٠٤م -) عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. ٤. (٢٠٠٩م -) رئيس مجلس إدارة شركة رويال أند صن للتأمين (جمهورية مصر العربية). ٥. (٢٠١٣م -) رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني.		١٩٨٩م، بكالوريوس في الهندسة - جامعة الملك سعود، الرياض.	عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام ٢٠٠٤م ورئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني، إضافة إلى المشاركة في عضويات مجالس إدارات شركات استثمارية أخرى متنوعة داخل وخارج المملكة العربية السعودية.
٥	الأستاذ/ محمد بن عبدالله الحقباني	١. (٢٠١٠م -) عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية. ٢. (٢٠١٤م -) الرئيس التنفيذي، مجموعة أسترا الصناعية. ٣. (٢٠١٤م -) رئيس مجلس المديرين في شركة أسترا للتأمين. ٤. (٢٠١٦م -) عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. ٥. (٢٠١٦م -) رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة للأسواق المالية. ٦. (٢٠١٧م -) عضو مجلس الإدارة في شركة هيرفي للأغذية.	١. (٢٠٠٥م -٢٠٠٦م) - مدير محفظة، مصرف الراجحي. ٢. (٢٠٠٦م -٢٠١٣م) - عضو الهيئة الاستشارية - شركة بيت الاستثمار العالمي - الكويت. ٣. (٢٠٠٦م -٢٠١٣م) - مدير عام إدارة أبحاث الاستثمار - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ٤. (٢٠٠٨م -٢٠١٣م) - عضو لجنة الاستثمار، الشركة التعاونية للتأمين. ٥. (٢٠٠٨م -٢٠١٣م) - عضو الهيئة الاستشارية - شركة سيربيروس الدولية لإدارة رأس المال (الولايات المتحدة الأمريكية). ٦. (٢٠٠٨م -٢٠١٣م) - عضو الهيئة الاستشارية، شركة أبولو لإدارة رأس المال (الولايات المتحدة الأمريكية). ٧. (٢٠٠٨م -٢٠١٣م) - عضو الهيئة الاستشارية، شركة أكسا لإدارة الاستثمار (الولايات المتحدة الأمريكية). ٨. (٢٠٠٩م -٢٠١٣م) - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة. ٩. (٢٠١٠م -٢٠١٣م) - رئيس لجنة المراجعة - بنك الجزيرة. ١٠. (٢٠١٠م -٢٠١٣م) - عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للبتروكيماويات. ١١. (٢٠١٠م -٢٠١٣م) - رئيس لجنة المراجعة - الشركة الوطنية للبتروكيماويات. ١٢. (٢٠١٣م -٢٠١٣م) - عضو لجنة الاستثمار - شركة الجزيرة للأسواق المالية.	٢٠٠٥م بكالوريوس - مالية - جامعة فيرجينيا للتأمينات الاجتماعية إضافة إلى عضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية داخل وخارج المملكة، وكذلك العضوية السابقة في مجلس إدارة بنك الجزيرة.	له خبرات سابقة في كل من بنك الراجحي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إضافة إلى عضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية داخل وخارج المملكة، وكذلك العضوية السابقة في مجلس إدارة بنك الجزيرة.

٦	الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	<p>١. (٢٠١٥م) - الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة - شركة أدائي للاستشارات المالية والإدارية.</p> <p>٢. (٢٠١٦م) - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة</p> <p>٣. (٢٠١٧م) - عضو مجلس إدارة شركة مهارة للموارد البشرية.</p> <p>٤. (٢٠١٧م) - عضو لجنة المراجعة - شركة مصنع أسطوانات الغاز.</p>	<p>١. (١٩٨٣م-٢٠١٤م) - مسئول الموازنات التقديرية، البنك العربي الوطني.</p> <p>٢. (١٩٨٤م-١٩٨٨م) - مسئول الشؤون المالية-المكتب الثقافي للمملكة العربية السعودية- كندا.</p> <p>٣. (١٩٨٨م-١٩٩٢م) - مسئول الشؤون المالية-وزارة التعليم العالي.</p> <p>٤. (١٩٩٢م-٢٠٠١م) - مساعد المدير العام - شركة الشيكات السياحية السعودية.</p> <p>٥. (٢٠٠١م-٢٠٠٥م) - نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية وعضو مجلس الإدارة - شركة العثيم التجارية.</p> <p>٦. (٢٠٠٦م-٢٠٠٨م) - نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية- عضو مجلس إدارة شركة أسواق عبد الله العثيم.</p> <p>٧. (٢٠٠٨م-٢٠١٤م) - نائب الرئيس التنفيذي- مجموعة خالد البطلان- الرياض.</p>	<p>١٩٨٣م- بكالوريوس العلوم الإدارية-جامعة الملك سعود - الرياض.</p>	<p>له خبرات سابقة في عدد من المؤسسات والشركات المالية والاستشارية والإدارية والتجزئة.</p>
٧	الأستاذ/ عبد السلام بن عبد الرحمن العقيل	<p>١. (٢٠٠١م) - رئيس لجنة المراجعة - شركة جرير للتسويق.</p> <p>٢. (٢٠٠٢م) - رئيس مجلس المديرين شركة سينشري ٢١ السعودية.</p> <p>٣. (٢٠٠٦م) - المدير العام- شركة أسواق المستقبل.</p> <p>٤. (٢٠٠٧م) - رئيس مجلس المديرين-شركة الأسواق المتطورة.</p> <p>٥. (٢٠٠٨م) - العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة - شركة مدارس رياض نجد الأهلية.</p> <p>٦. (٢٠٠٨م) - عضو مجلس الإدارة - شركة كنان الدولية للتطوير العقاري.</p> <p>٧. (٢٠١٠م) - المدير العام- شركة أفراس العربية.</p> <p>٨. (٢٠١٣م) - عضو مجلس الإدارة - جمعية إطعام الخيرية.</p> <p>٩. (٢٠١٣م) - رئيس مجلس الإدارة - شركة حرمة الوطنية.</p> <p>١٠. (٢٠١٣م) - عضو مجلس الإدارة - شركة وادي حرمة.</p> <p>١١. (٢٠١٤م) - عضو مجلس المديرين- شركة خماسية طبية.</p> <p>١٢. (٢٠١٤م) - عضو مجلس المديرين- شركة خماسية طبية.</p> <p>١٣. (٢٠١٤م) - عضو مجلس المديرين- شركة صروح المراكز.</p> <p>١٤. (٢٠١٤م) - عضو مجلس الإدارة - شركة أصالة القابضة.</p> <p>١٥. (٢٠١٤م) - عضو مجلس الإدارة - الهيئة العامة للاستثمار.</p> <p>١٦. (٢٠١٤م) - عضو مجلس إدارة شركة الأندلس العقارية.</p> <p>١٧. (٢٠١٦م) - العضو المنتدب شركة جرير للاستثمارات التجارية.</p> <p>١٨. (٢٠١٦م) - العضو المنتدب-شركة جرير للتطوير التجاري.</p> <p>١٩. (٢٠١٦م) - رئيس مجلس الإدارة - شركة امتياز العربية.</p> <p>٢٠. (٢٠١٦م) - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة .</p> <p>٢١. (٢٠١٦م) - رئيس مجلس المديرين - شركة منازل المستقبل للتطوير والاستثمار العقاري.</p> <p>٢٢. (٢٠١٧م) - رئيس مجلس المديرين - شركة الخيول العربية للتطوير العمراني.</p>	<p>١. (٢٠٠٨م-٢٠١٥م) - عضو مجلس إدارة شركة جرير القابضة.</p> <p>٢. (٢٠٠٩م-٢٠١٣م) - عضو مجلس إدارة شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين.</p> <p>٣. (٢٠١٠م-٢٠١٣م) - عضو مجلس إدارة شركة هرفي لخدمات المواد الغائلية.</p> <p>٤. (٢٠١٣م-٢٠١٦م) - عضو اللجنة الاستشارية-هيئة السوق المالية.</p>	<p>١٩٩٠م- بكالوريوس في العلوم- الإدارة الصناعية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.</p>	<p>خبرات متنوعة من واقع عضوية ورئاسة مجالس إدارات العديد من الشركات والمؤسسات والهيئات ذات الأنشطة والاستثمارية المختلفة.</p>
٨	الدكتور/ سعيد بن سعد المرطان	<p>١. (٢٠٠٥م) - رئيس مجلس المديرين - الشركة الريادية لتقنية المعلومات.</p> <p>٢. (٢٠١٦م) - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة.</p> <p>٣. (٢٠١٦م) - رئيس لجنة إدارة المخاطر</p>	<p>١. (١٩٧٢م-١٩٨٠م) - معيد ومبعت للدراسات العليا-جامعة الرياض.</p> <p>٢. (١٩٨٠م-١٩٩٢م) - أستاذ مساعد قسم الاقتصاد-جامعة الملك سعود.</p> <p>٣. (١٩٨٤م-١٩٨٧م) - وكيل وعميد بالنيابة- مركز الدراسات الجامعية للنبات-جامعة الملك سعود.</p> <p>٤. (١٩٨٧م-١٩٩٢م) - أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد- جامعة الملك سعود.</p> <p>٥. (١٩٩٢م-١٩٩٨م) - مساعد المدير العام ومدير إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية البنك الأهلي التجاري.</p> <p>٦. (١٩٩٨م-١٩٩٩م) - مستشار تنفيذي لرئيس لجنة الإدارة العامة- البنك الأهلي التجاري.</p> <p>٧. (١٩٩٩م-٢٠٠٠م) - مستشار تنفيذي لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب- البنك الأهلي التجاري.</p> <p>٨. (٢٠٠٠م-٢٠٠٤م) - الرئيس التنفيذي- مصرف البحرين للشامل.</p> <p>٩. (٢٠٠٠م-٢٠٠٤م) - نائب رئيس مجلس الإدارة- مصرف اليمن البحرين الشامل- (اليمن).</p> <p>١٠. (٢٠٠٤م-٢٠٠٥م) - عضو مجلس الإدارة - مؤسسة فيصل المالية (سويسرا).</p> <p>١١. (٢٠٠٤م-٢٠٠٥م) - عضو مجلس الإدارة - المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.</p> <p>١٢. (٢٠٠٤م-٢٠٠٥م) - بنك فيصل المحدود - (باكستان)</p> <p>١٣. (٢٠٠٤م-٢٠٠٥م) - عضو مجلس الإدارة-السوق المالية الإسلامية الدولية (البحرين).</p> <p>١٤. (٢٠٠٥م-٢٠٠٦م) - عضو مجلس الإدارة-شركة سوليدرتي للتكافل الإسلامي - البحرين.</p> <p>١٥. (٢٠٠٥م-٢٠٠٥م) - النائب التنفيذي للرئيس - مجموعة دار المال الإسلامي (سويسرا).</p> <p>١٦. (٢٠٠٥م-٢٠٠٦م) - عضو مجلس المديرين-صندوق الراءد الإسلامي.</p> <p>١٧. (٢٠٠٦م-٢٠٠٨م) - الرئيس التنفيذي مركز السراة للاستشارات المالية والاقتصادية.</p> <p>١٨. (٢٠٠٨م-٢٠١٣م) - رئيس مجلس الإدارة-شركة أديم المالية.</p> <p>١٩. (٢٠٠٩م-٢٠١٥م) - عضو مجلس المديرين والمدير العام - شركة حلول الأعمال.</p> <p>٢٠. (٢٠٠٧م-٢٠١٦م) - رئيس مجلس المديرين - شركة المستشارون الخليجيون للاستشارات المالية.</p> <p>٢١. (٢٠١٦م-٢٠١٧م) - المدير العام وعضو مجلس المديرين - شركة قنديل الثروة للاستثمار العقاري.</p>	<p>١٩٧١م- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية- جامعة الرياض.</p> <p>١٩٧٥م- ماجستير اقتصاد - جامعة أيوا -أمريكا.</p> <p>١٩٨٠م- دكتوراه اقتصاد - جامعة نيراسكا لينكولن - أمريكا.</p>	<p>خبرات سابقة متعددة في العديد من المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارية المحلية والإقليمية والدولية.</p>
٩	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزیز الشاع	<p>١. (٢٠١٤م) - مدير الشؤون المالية - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.</p> <p>٢. (٢٠١٦م) - عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة.</p> <p>٣. عضو اللجنة التنفيذية .</p> <p>٤. عضو لجنة إدارة المخاطر.</p>	<p>١. (٢٠٠٤م-٢٠٠٤م) - مدقق مالي مكتب الراشد - محاسبون ومراجعون ومستشارون قانونيون.</p> <p>٢. (٢٠٠٨م-٢٠٠٩م) - مستشار غير متفرغ لتطوير العمل المالي والإداري الإلكتروني- هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي.</p> <p>٣. (٢٠١٠م-٢٠١٣م) - عضو لجنة المراجعة - الشركة السعودية للتأمين.</p> <p>٤. (٢٠١١م-٢٠١٥م) - عضو مجلس إدارة شركة أسمنت الصوفة.</p> <p>٥. (٢٠١١م-٢٠١٥م) - مدير إدارة الميزانية - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية</p> <p>٦. (٢٠١٣م-٢٠١٥م) - رئيس لجنة المراجعة - شركة أسمنت الصوفة.</p> <p>٧. (٢٠١٥م-٢٠١٦م) - عضو لجنة المراجعة - شركة أسمنت الصوفة.</p>	<p>٢٠٠٤م - بكالوريوس المحاسبة- جامعة الملك سعود.</p> <p>٢٠٠٨م- ماجستير المحاسبة المهنية المتقدمة- جامعة كوينزلاند للتقنية - الولايات المتحدة الأمريكية.</p>	<p>خبرات سابقة وحالية متنوعة في مؤسسات مالية واستثمارية في مجالات المحاسبة والمراجعة .</p>

ب. أعضاء اللجان:

م	الاسم	الوظائف الحالية	الوظائف السابقة	المؤهلات	الخبرات
١	المهندس/طارق بن عثمان القصبي	١- (٢٠١٦م) - رئيس اللجنة التنفيذية - بنك الجزيرة.		بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة الملك سعود - ١٩٧٦م.	عضو في مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام ١٩٩٨م إضافة لعضوية اللجنة التنفيذية، إضافة إلى عضوية العديد من مجالس إدارات شركات ذات أنشطة استثمارية متعددة داخل وخارج المملكة.
٢	الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	١- (٢٠١٦م) - عضو اللجنة التنفيذية - بنك الجزيرة. ٢- (٢٠١٦م) - رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت - بنك الجزيرة.		بكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة كلورادو، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٨م.	عضوية مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام ٢٠٠٧م، كذلك عضوية سابقة في مجلس إدارة البنك السعودي البريطاني، إضافة إلى عضوية ورئاسة مجالس إدارات شركات ذات أنشطة استثمارية متنوعة أخرى داخل وخارج المملكة العربية السعودية.
٣	الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان	١- (٢٠١٢م) - عضو اللجنة التنفيذية - بنك الجزيرة.		١٩٨٤م - بكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود - الرياض.	خبرات سابقة متنوعة في عدد من المصارف السعودية في كل من مجموعة مصرفية الشركات، مجموعة المصرفية الشخصية، وشبكة الفروع.
٤	المهندس/ عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان	١- (٢٠١٦م) - عضو اللجنة التنفيذية - بنك الجزيرة. ٢- (٢٠١٦م) - عضو اللجنة العليا لبرنامج خير الجزيرة - بنك الجزيرة.		١٩٨٩م، بكالوريوس في الهندسة - جامعة الملك سعود.	عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة منذ عام ٢٠٠٤م ورئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني، وكذلك المشاركة في عضويات مجالس إدارات شركات استثمارية أخرى متنوعة داخل وخارج المملكة.
٥	الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع	١- (٢٠١٦م) - عضو اللجنة التنفيذية - بنك الجزيرة. ٢- (٢٠١٦م) - عضو لجنة إدارة المخاطر - بنك الجزيرة.	١- (٢٠١٠م-٢٠١٣م) - عضو لجنة المراجعة الشركة السعودية الفرنسية للتأمين. ٢- (٢٠١٣م-٢٠١٥م) - رئيس لجنة المراجعة - شركة أسمنت الصفرة.	٢٠٠٤م - بكالوريوس - المحاسبة - جامعة الملك سعود. ٢٠٠٨م ماجستير المحاسبة المهنية المتقدمة - جامعة كوينزلاند للتقنية - الولايات المتحدة الأمريكية.	خبرات سابقة وحالية متنوعة في مجالات مؤسسات مالية واستثمارية في مجالات المحاسبة والمراجعة .
٦	الأستاذ/ محمد بن عبد الله الحقباني	١- (٢٠١٦م) - رئيس لجنة المراجعة لبنك الجزيرة.		٢٠٠٥م - بكالوريوس - مالية - جامعة فيرجينيا للتقنية - الولايات المتحدة الأمريكية.	له خبرات سابقة في كل من بنك الراجحي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى العضوية السابقة في مجلس إدارة بنك الجزيرة.
٧	الأستاذ/عبد السلام بن عبد الرحمن العقيل	١- (٢٠٠١م) - رئيس لجنة المراجعة - شركة جرير للتسويق. ٢- (٢٠١٦م) - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت - بنك الجزيرة.	١- (٢٠١٦م-٢٠١٣م) - عضو اللجنة الاستشارية - هيئة السوق المالية.	١٩٩٠م - بكالوريوس في العلوم - الإدارة الصناعية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.	خبرات متنوعة من واقع عضوية ورئاسة مجالس إدارات العديد من الشركات والمؤسسات وهيئات ذات الأنشطة الاستثمارية المختلفة.
٨	الدكتور/ سعيد بن سعد المرطان	١- (٢٠١٦م) - رئيس لجنة إدارة المخاطر - بنك الجزيرة.		١٩٧١م - بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية - جامعة الرياض. ١٩٧٥م - ماجستير اقتصاد - جامعة أيوا - أمريكا. ١٩٨٠م - دكتوراه اقتصاد - جامعة نبراسكا لينكولن - أمريكا.	خبرات سابقة متعددة في العديد من المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارية المحلية والإقليمية والدولية.
٩	الأستاذ/ الله بن صالح الرشيد	١- (٢٠١٦م) - عضو لجنة إدارة المخاطر - بنك الجزيرة. ٢- (٢٠١٦م) - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت - بنك الجزيرة. ٣- (٢٠١٧م) - عضو لجنة المراجعة - شركة مصنع أسطوانات الغاز.		١٩٨٣م - بكالوريوس العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود - الرياض.	له خبرات سابقة في عدد من المؤسسات المالية والاستثمارية والإدارية والتجارية .
١٠	الأستاذ/ فواز بن محمد الفواز	١- (٢٠١٢م) - عضو لجنة المراجعة - بنك الجزيرة. ٢- (٢٠١٣م) - عضو لجنة المراجعة - شركة ملاذ للتأمين. ٣- (٢٠١٥م) - المسئول المالي الأول - شركة التصنيع الوطنية.	١- (١٩٨٣م-١٩٩٩م) - تولى عدة مناصب كان آخرها مساعد نائب رئيس قسم المالية - شركة سابك. ٢- (٢٠٠٠م-٢٠٠٤م) - مدير عام الخدمات المشتركة - قسم المحاسبة - سابك. ٣- (٢٠٠٤م-٢٠٠٩م) - مدير عام قسم المالية - سابك. ٤- (٢٠٠٧م-٢٠١٥م) - نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة المراجعة - شركة بنبع الوطنية للكيماويات - ينساب.	١٩٨٣م - بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك سعود.	له خبرات سابقة متعددة في مجالات المحاسبة والمراجعة في شركات استثمارية متنوعة.
١١	الأستاذ/ طه بن محمد أزهرى	١- (٢٠١٢م) - عضو لجنة المراجعة - بنك الجزيرة. ٢- (٢٠١٥م) - كبير المدراء الماليين - شركة الطيران المدني السعودي القابضة. ٣- (٢٠١٧م) - عضو مجلس الإدارة - شركة باتك للأعمال اللوجستية والاستثمار. ٤- (٢٠١٧م) - عضو مجلس الإدارة - شركة زهرة الواحة.	١- (١٩٩٢م-١٩٩٥م) - مدقق مالي خارجي - شركة آرثر أندرسون - الرياض. ٢- (١٩٩٥م-١٩٩٨م) - مدقق مالي داخلي - مجموعة ساميا المالية. ٣- (١٩٩٨م-٢٠٠١م) - مسئول الالتزام وضمان الجودة - مجموعة ساميا المالية. ٤- (١٩٩٩م-٢٠٠١م) - مدقق مالي داخلي - مجموعة ساميا المالية. ٥- (٢٠٠١م-٢٠٠٤م) - مدير التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر - مجموعة العثيم التجارية. ٦- (٢٠٠٤م-٢٠٠٨م) - مدير عام قسم المالية - الشركة السعودية للتاجر الشاملة (كارفور). ٧- (٢٠٠٨م-٢٠١٥م) - تولى عدة مناصب كان آخرها المستشار الاقتصادي للرئيس التنفيذي - شركة المياه الوطنية. ٨- (٢٠١٢م-٢٠١٦م) - عضو لجنة المراجعة - شركة الجزيرة للأسواق المالية.	١٩٩٢م - بكالوريوس محاسبة - جامعة الملك سعود.	لديه خبرات سابقة متنوعة في المحاسبة والمراجعة لدى العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية داخل وخارج المملكة.

١٢	الأستاذ/ عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق	١. (٢٠١٣م) - عضو اللجنة العليا لبرنامج خير الجزيرة لأهل الجزيرة - بنك الجزيرة. ٢. (٢٠١٧م) - مستشار وزير العمل والتنمية الاجتماعية - وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	١. (١٩٩٦م - ١٩٩٨م) - مساعد مدير عام الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية-جامعة الملك سعود. ٢. (١٩٩٨م - ٢٠٠٥م) - مدير عام الإدارة العامة للمنظمات الدولية - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ٣. (١٩٩٦م - ٢٠٠٥م) - عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية. ٤. (٢٠٠٦م - ٢٠٠٥م) - المشرف العام على إدارة العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي - وزارة الشؤون الاجتماعية. ٥. (٢٠٠٥م - ٢٠٠٧م) - مدير عام التعاون الدولي - وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية. ٦. (٢٠٠٧م - ٢٠١١م) - وكيل الوزارة المساعد - وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية. ٧. (٢٠١١م - ٢٠١٣م) - وكيل الوزارة - وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية. ٨. (٢٠١٣م - ٢٠١٧م) - عضو مجلس الشورى.	١٩٨٢ - بكالوريوس خدمة اجتماعية-جامعة الملك سعود. ١٩٨٤م - دبلوم تنمية المجتمع - مركز التدريب والبحوث التطبيقية. ١٩٩١م - دبلوم التنمية الدولية - جامعة ميزوري كولومبيا- الولايات المتحدة الأمريكية. ١٩٩٢م - ماجستير تنمية المجتمع - جامعة ميزوري كولومبيا- الولايات المتحدة الأمريكية.	له خبرات سابقة في أقسام وزارة الشؤون الاجتماعية إضافة إلى عضوية العديد من الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة بالعمل المجتمعي.
----	---------------------------------------	---	---	--	--

ه. الإدارة التنفيذية:

الأستاذ/ نبيل بن داود الحوشان
المنصب: الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

المؤهلات العلمية والمهنية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٨٤م	بكالوريوس	محاسبة	جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٨٤م - ١٩٩٨م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالمنطقة الوسطى	البنك السعودي البريطاني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
١٩٩٨م - ٢٠٠١م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالمنطقة الشرقية	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠١م - ٢٠٠٦م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد	البنك العربي الوطني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٦م - ٢٠١٠م	عضو مجلس إدارة	شركة ساب تكافل	شركة مساهمة مدرجة	التأمين
٢٠٠٦م - ٢٠١٠م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد	البنك السعودي البريطاني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١٢م - ٢٠١٥م	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١٢م - ٢٠١٥م	عضو لجنة إدارة المخاطر	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الإنضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٠م	الرئيس التنفيذي	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١٢م	عضو اللجنة التنفيذية	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١٢م	العضو المنتدب	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١٣م	عضو مجلس إدارة	شركة الجزيرة للأسواق المالية	شركة مساهمة مغلقة	الأوراق المالية

الأستاذ / ياسر بن علي الحديثي
المنصب: رئيس مجموعة الخزينة

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٩٤م	بكالوريوس	محاسبة	جامعة الملك سعود بالرياض، بالمملكة العربية السعودية

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٩٤م - ٢٠٠١م	تقلد عدة مناصب كان آخرها مدير تداول المشتقات	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠١م - ٢٠٠٨م	رئيس إدارة المتاجرة في مجموعة الخزينة	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م	رئيس مجموعة الخزينة	البنك العربي الوطني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٩م - ٢٠١٠م	إدارة أعمال خاصة	شركة إعمار للاستثمار	شركة ذات مسؤولية محدودة	الاستثمار

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الإنضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٠م	رئيس مجموعة الخزينة	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / طارق بن عبد الرحمن الشبيلي
المنصب: رئيس مجموعة الموارد البشرية

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٨١م	بكالوريوس	إدارة أعمال	جامعة ولاية أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٨٢م - ١٩٩٤م	تقلد عدة مناصب وكان آخرها نائب رئيس قسم المالية والإدارة	شركة أرامكو	شركة مملوكة لحكومة المملكة	البتترول
١٩٩٤م - ١٩٩٥م	نائب المدير العام للمشاريع الخاصة	شركة مدى للتجارة المحدودة- المملكة المتحدة	شركة ذات مسؤولية محدودة	التجارة
١٩٩٦م - ١٩٩٧م	مساعد نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة الموارد القابضة	شركة ذات مسؤولية محدودة	الاستثمار المتعدد
١٩٩٧م - ٢٠٠٨م	تقلد عدة مناصب وكان آخرها مدير عام الموارد البشرية	البنك السعودي البريطاني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
مارس ٢٠٠٩م - سبتمبر ٢٠٠٩م	مدير عام الموارد البشرية	شركة السوق المالية السعودية "نداول"	شركة مساهمة	السوق المالية

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٠م	رئيس مجموعة الموارد البشرية	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / حمد بن عبدالعزيز العجاي
المنصب: رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٨٤م	بكالوريوس	إدارة أعمال	كلية نوكسفيل، تينيسي، الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٩٤م - ٢٠٠٢م	كبير التنفيذيين في قسم البطاقات الائتمانية كبير التنفيذيين في قسم خدمات الائتمان للمستهلكين كبير التنفيذيين في قسم منتجات البطاقات الائتمانية	البنك السعودي البريطاني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٢م - ٢٠٠٤م	كبير التنفيذيين في قسم الريمير	البنك السعودي البريطاني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٤م - ٢٠١١م	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة	البنك السعودي البريطاني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٢م	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الاستاذ / خالد بن عثمان العثمان
المنصب: رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
٢٠١٢م	ماجستير	إدارة أعمال	كلية لندن للأعمال بالمملكة المتحدة

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠٠٢م - ٢٠٠٦م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد في المنطقة الوسطى	البنك السعودي الفرنسي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٦م - ٢٠٠٨م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد في المنطقة الوسطى	البنك الأهلي التجاري	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٨م - ٢٠١٠م	رئيس شبكة فروع الخدمات المصرفية للأفراد	بنك البلاد	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١٠م - ٢٠١١م	رئيس شبكة فروع الخدمات المصرفية للأفراد	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١١م	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / عبد الله بن محمد الشماسي
المنصب: رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٩٢م	بكالوريوس	هندسة البترول	جامعة الملك سعود، في المملكة العربية السعودية

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٩٢م - ٢٠٠٠م	تقلد عدة مناصب كان آخرها قائد فريق عمل في قسم الخدمات المصرفية للشركات	البنك السعودي الهولندي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٠م - ٢٠٠١م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات	بنك الخليج الدولي - فرع المملكة العربية السعودية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠١م - ٢٠١١م	تقلد عدة مناصب كان آخرها رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية	البنك السعودي للاستثمار	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٢م	رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / أحمد بن سفيان عبدالرزاق الحسن
المنصب: مسؤول العمليات الأول

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
٢٠٠٢م	بكالوريوس	علوم حاسب آلي	جامعة الملك سعود

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠٠٢م - ٢٠٠٥م	محلل نظم	مؤسسة النقد العربي السعودي	هيئة حكومية	حكومي
٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م	مدير تقنية المعلومات	نظام سداد للمدفوعات	هيئة حكومية	حكومي
٢٠٠٩م - ٢٠١١م	مدير تطوير القنوات المصرفية	البنك السعودي البريطاني (ساب)	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١١م - فبراير ٢٠١١م يونيو ٢٠١١م	رئيس قسم التحول اللوجستي	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١١م - يونيو ٢٠١٧م	رئيس قسم المعلومات والتقنية	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٧م	مسؤول العمليات الأول	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / شاهد أمين
المنصب: المسؤول المالي الأول

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٩٠م	بكالوريوس	اقتصاد	جامعة وست لندن
١٩٩٧م	عضو FCCA	المحاسبة	جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٩٨م - ٢٠٠٠م	مستشار أول	لورين كونسلتنغ - فرع لندن	شركة مساهمة	الاستشارات المالية
٢٠٠٠م - ٢٠٠٢م	مستشار أول	بييه أيه كونسلتنغ - فرع لندن	شركة خاصة	الاستشارات المالية
٢٠٠٢م - ٢٠٠٧م	رئيس قسم إدارة التكلفة ومنسق تمويل	مجموعة أتش أس بي سي - فرع لندن، تمت إعارته لفرع المجموعة بالمملكة العربية السعودية	شركة مساهمة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٧م - ٢٠١٠م	رئيس قسم تطوير المنتجات التمويلية	البنك السعودي البريطاني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١٠م - ٢٠١٢م	نائب الرئيس التنفيذي للتمويل والتخطيط الاستراتيجي	بنك الهلال	شركة مساهمة	المصارف والخدمات المالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٢م	المسؤول المالي الأول	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / خالد بن عمر المقرن
المنصب: رئيس المجموعة القانونية وسكرتير مجلس الإدارة.

المؤهلات العلمية والمهنية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٩٠م	بكالوريوس	قانون	جامعة الملك سعود، في المملكة العربية السعودية
١٩٩٨م	ماجستير	قانون	الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٩٤م - ١٩٩٥م	مساعد مستشار قانوني	صندوق التنمية الصناعية السعودي	جهة حكومية	الحكومي
١٩٩٥م - ١٩٩٩م	باحث قضايا	الشركة العربية للإستثمارات البترولية	شركة مساهمة مغلقة	الطاقة
١٩٩٩م - ٢٠٠١م	مستشار قانوني	الشركة العربية للإستثمارات البترولية	شركة مساهمة مغلقة	الطاقة
٢٠٠١م - ٢٠٠٢م	مدير أول	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٢م - ٢٠٠٤م	مدير الإدارة القانونية بالإنبابة	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م	مستشار قانوني ومدير إدارة حل الخلافات	هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات	هيئة حكومية	الحكومي
٢٠٠٥م - ٢٠١٠م	رئيس المجموعة القانونية وأمين عام مجلس الإدارة	بنك البلاد	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٠م	رئيس المجموعة القانونية وسكرتير مجلس الإدارة	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

د. فهد بن علي العليان
المنصب: رئيس المجموعة التشريعية و المسؤولية الاجتماعية

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٩٠م	بكالوريوس	التعليم	كلية الشريعة - جامعة الإمام
١٩٩٥م	ماجستير	التعليم	علم اللغة التطبيقي - جامعة الإمام
٢٠٠١م	دكتوراه	التعليم	جامعة أوهايو، في الولايات المتحدة الأمريكية

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠٠٢م	مدير المشروع الثقافي الوطني لتجديد الصلة بالكتاب	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة	مؤسسة خيرية	خيري
٢٠٠٢م - ٢٠٠٧م	مستشار غير متفرغ	وزارة التعليم العالي	مؤسسة حكومية	التعليم
٢٠٠٥م - ٢٠٠٨م	وكيل عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية	مؤسسة حكومية	التعليم
٢٠٠٥م - ٢٠١٤م	عضو مجلس إدارة نادي الشباب	الرئاسة العامة لرعاية الشباب	مؤسسة حكومية	الرياضة والشباب

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠٠٨م	رئيس مجموعة المسؤولية الاجتماعية	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠١م	أستاذ المناهج وطرائق تدريس اللغة	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية	مؤسسة حكومية	التعليم

الأستاذ / إبراهيم بن محمد الحرابي
المنصب: رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٨٠م	بكالوريوس	الشريعة	جامعة الإمام محمد بن سعود - فرع القصيم
١٩٨٢م	دبلوم عالي	الرقابة المالية	معهد الإدارة العامة، بالمملكة العربية السعودية

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٨٢م - ١٩٨٣م	مدقق داخلي في قسم الشركات	الهيئة العامة للزكاة والدخل	جهة حكومية	الحكومي
١٩٨٣م - ١٩٩٤م	تقلد عدة مناصب كان آخرها مدقق تقنية المعلومات - التدقيق الداخلي	مؤسسة النقد العربي السعودي	مؤسسة حكومية	الحكومي
١٩٩٤م - ١٩٩٥م	مدقق تقنية المعلومات	إرنست ويونغ، لندن، المملكة المتحدة (معار من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي)	شركة تضامن	التدقيق المالي
١٩٩٥م - ٢٠٠٠م	مدير أمن ورقابة أنظمة المعلومات - التقنية البنكية	مؤسسة النقد العربي السعودي	مؤسسة حكومية	الحكومي
٢٠٠٠م - ٢٠٠٢م	مدير إدارة الخزينة والإصدار	مؤسسة النقد العربي السعودي	مؤسسة حكومية	الحكومي
٢٠٠٢م - ٢٠٠٨م	مدير عام الشؤون المالية والإدارية	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة حكومية	حكومي

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠٠٨م	رئيس مجموعة التدقيق الداخلي	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / أسامة بن خضر الإبراهيم
المنصب: رئيس مجموعة إدارة المخاطر

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٩٤م	بكالوريوس	الإدارة الصناعية	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٩٦م - ٢٠٠٦م	تقلد عدة مناصب بما فيها مدير علاقات العملاء ورئيس قسم علاقات العملاء	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٦م - ٢٠٠٨م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات في المنطقة الوسطى	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٨م - ٢٠١٤م	رئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات في المملكة	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

المناصب الحالية

تاريخ التعيين/الانضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٧م	رئيس مجموعة إدارة المخاطر	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذة / منى بنت عبدالرحمن الشقحاء
المنصب: رئيسة مجموعة الالتزام

المؤهلات العلمية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٩٥م	دبلوم في العمليات المصرفية	المصارف	معهد الإدارة العامة

المناصب السابقة

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٩٦م - ١٩٩٨م	موظفة في قسم المصرفية الإلكترونية في قطاع الشركات	البنك السعودي البريطاني	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
١٩٩٨م - ٢٠٠٦م	تقلدت عدة مناصب بما فيها مديرة قسم الالتزام في إدارة الخدمات المصرفية للشركات، ومديرة منتجات في إدارة الخدمات المصرفية GTC للشركات	مجموعة سامبا المالية	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٦م - ٢٠٠٨م	مسؤول أولى في قسم عمليات الخزينة	شركة العليان للتمويل	شركة ذات مسؤولية محدودة	التمويل
٢٠٠٨م - ٢٠١٢م	مدير إدارة في الإدارة العامة للمراجعة الداخلية	هيئة السوق المالية	هيئة حكومية	الأوراق المالية
٢٠١٢م - ٢٠١٣م	مستشار في الإدارة العامة للإشراف على مؤسسات السوق المالية	هيئة السوق المالية	هيئة حكومية	الأوراق المالية

تاريخ التعيين/الإضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٢م	رئيسة مجموعة الالتزام	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / حسن بن علي أحمد بارشيد
المنصب: رئيس مجموعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المكلف

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
٢٠٠٥م	بكالوريوس	إدارة مالية	جامعة كولورادو - الولايات المتحدة الأمريكية

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠٠٥م - ٢٠٠٧م	محلل مالي	مكتب المحاسبة أرنست أند يونغ	شركة مهنية	المحاسبة
٢٠٠٧م - ٢٠٠٩م	مساعد مدير في مجموعة الالتزام	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٩م - ٢٠١٧م	مدير إدارة الإشراف الذاتي	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

تاريخ التعيين/الإضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠٠٩م	مدير إدارة الإشراف الذاتي	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠١٧م	رئيس مجموعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المكلف)	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / سامي بن حمد الراجحي
المنصب: رئيس مجموعة فوري لخدمات تحويل الأموال

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
٢٠٠٢م	دبلوم تجاري	المصرفية	معهد نبراس الثانوي التجاري بالرياض، بالمملكة العربية السعودية
٢٠٠٢م	دبلوم مصرفي	المصرفية	الأكاديمية العربية المالية للعلوم المصرفية والمالية، بالمملكة الأردنية الهاشمية

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٩٠م - ١٩٩٣م	مشرف إدارة العمليات	بنك الراجحي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
١٩٩٣م - ١٩٩٦م	مشرف مركز حوالات	بنك الراجحي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
١٩٩٦م - ٢٠٠٦م	مدير مراكز الحوالات	بنك الراجحي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٦م - ٢٠٠٧م	مدير إدارة الوساطة	مصرف الراجحي	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٧م - ٢٠٠٧م	مدير إدارة التحويل	البنك الأهلي التجاري	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٨م - ٢٠١٣م	مدير عام قطاع إنجاز	بنك البلاد	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

تاريخ التعيين/الإضمام	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
٢٠١٣م	رئيس مجموعة فوري	بنك الجزيرة	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية

الأستاذ / فهد بن إبراهيم العقيل
المنصب: رئيس مجموعة الاستراتيجية

العام	المؤهل	المجال	الجامعة
١٩٩٧م	بكالوريوس/دبلوم	علوم كمبيوتر	تورنتو بزنس سكول

فترة الخدمة	المنصب	الشركة/الجهة	الكيان القانوني	القطاع
١٩٩٨م	محلل نظم متطور	بنك الرياض	شركة مساهمة مدرجة	المصارف والخدمات المالية
٢٠٠٠م	مستشار تطبيقات	شركة أوركل	شركة مساهمة مدرجة	التقني

٣) تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه على النحو الآتي: عضو مجلس إدارة تنفيذي عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، عضو مجلس إدارة مستقل

تسلسل	اسم العضو	تصنيف العضوية (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)
١	عضو (١) المهندس/طارق بن عثمان القصبي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
٢	عضو (٢) الأستاذ/خليفة بن عبد اللطيف الملحم	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
٣	عضو (٣) الأستاذ/نبيل بن داود الحوشان	عضو مجلس إدارة تنفيذي.
٤	عضو (٤) المهندس/عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
٥	عضو (٥) الأستاذ/محمد بن عبد الله الحقباني	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
٦	عضو (٦) الأستاذ/عبد السلام بن عبد الرحمن العقيل	عضو مجلس إدارة مستقل.
٧	عضو (٧) الدكتور/سعيد بن سعد المرطمان	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
٨	عضو (٨) الأستاذ/عبد الله بن صالح الرشيد	عضو مجلس إدارة مستقل.
٩	عضو (٩) الأستاذ/إبراهيم بن عبد العزيز الشايح	عضو مجلس إدارة مستقل.

٤) الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة لإحاطة أعضائه - وبخاصة غير التنفيذيين

علمًا بمقترحات المساهمين وملحوظاتهم حيال الشركة وأدائها:

خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية الرابعة والخمسون الذي انعقد بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٧م، قام عدد من المساهمين بطرح الأسئلة والاستفسارات والاقتراحات على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بشأن أداء البنك والنتائج المتحققة عن العام المالي ٢٠١٦م وقد تم تقديم الإيضاحات والأجوبة على جميع ما ورد من أسئلة واستفسارات ومقترحات بشأن أداء البنك وأنشطته وخططه الحالية والمستقبلية، وذلك بمشاركة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

٥) وصف مختصر لاختصاصات اللجان ومهامها مثل: لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات ولجنة المكافآت، مع ذكر أسماء اللجان ورؤسائها وأعضائها وعدد اجتماعاتها وتواريخ انعقادها وبيانات حضور الأعضاء لكل اجتماع:

١) اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية لبنك الجزيرة من أعضاء يتم اختيارهم بواسطة مجلس الإدارة ويرأسها في هذه الدورة رئيس مجلس الإدارة. ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاتها وصلاحياتها. ويقع على عاتق اللجنة التنفيذية وفقاً للصلاحيات المفوضة لها مراقبة تطبيق الاستراتيجية والسياسات التي يضعها مجلس الإدارة وإدارة المخاطر ومراقبة أداء البنك والتوصية بالميزانية وخطة العمل المقدمة للعام المالي والتأكد من مدى تنفيذها لسياسات مجلس الإدارة إضافة إلى مراقبة كفاءة تنفيذ معايير وسياسات الرقابة الداخلية.

وقد تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٩٦) المنعقد في تاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٤٣٧هـ - الموافق ٠٢ يناير ٢٠١٦م حيث عقدت اللجنة عشرة اجتماعات خلال عام ٢٠١٧م (تسعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٦م) حضرها أعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاسم	طبيعة العضوية	عدد الاجتماعات: (عشرة) اجتماعات													
		الاجتماع الأول ٢٠١٧/١/١٦م	الاجتماع الثاني ٢٠١٧/٢/٢٢م	الاجتماع الثالث ٢٠١٧/٣/٢٢م	الاجتماع الرابع ٢٠١٧/٤/١٠م	الاجتماع الخامس ٢٠١٧/٥/١٤م	الاجتماع السادس ٢٠١٧/٦/٤م	الاجتماع السابع ٢٠١٧/٩/١٣م	الاجتماع الثامن ٢٠١٧/١٠/٢٥م	الاجتماع التاسع ٢٠١٧/١١/٢٢م	الاجتماع العاشر ٢٠١٧/١٢/٢٠م				
١ المهندس/طارق بن عثمان القصبي	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢ الأستاذ/خليفة بن عبد اللطيف الملحم	عضو	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X
٣ الأستاذ/نبيل بن داود الحوشان	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٤ المهندس/عبد المجيد بن إبراهيم السلطان	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٥ الأستاذ/إبراهيم بن عبد العزيز الشايح	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

٢) لجنة المراجعة:

تقوم هذه اللجنة بدور أساسي وهام في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بواجباتها الإشرافية فيما يخص سلامة القوائم المالية للبنك ومؤهلات واستقلالية مراجعي حسابات البنك، وأداء ضوابط وإجراءات الإفصاح بالبنك وفعالية المراجعة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين وكفاية أنظمة البنك المحاسبية الداخلية والضوابط المالية، والتزام البنك بالسياسات الأخلاقية والمتطلبات القانونية والنظامية إضافة إلى إدارة المخاطر وأنشطة الالتزام والرقابة بالبنك.

وتقوم اللجنة بمراجعة القوائم المالية ربع السنوية للبنك وتساعد مجلس الإدارة في القيام بالتقويم والمراجعة السنوية لفعالية أجهزة الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر المتوقعة ووضع الخطط الاستراتيجية لمواجهة تلك المخاطر.

عكست نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك مستويات جيدة ومقبولة. وضمن هذا الإطار يتبنى بنك الجزيرة كافة السياسات والإجراءات المطلوبة من مختلف الجهات النظامية إضافة إلى أفضل الممارسات المتبعة عالمياً.

وتتكون لجنة المراجعة من رئيس يتم اختياره من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وعضوين مستقلين على الأقل من خارج البنك. ويحضر اجتماعات لجنة المراجعة كل من مسئول إدارة التدقيق الداخلي ومسئول الإدارة المالية بشكل مستمر، كما ويحضرها الرئيس

التنفيذي وكبار المديرين التنفيذيين عند الحاجة. وقد تم إعادة تشكيل لجنة المراجعة ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٩٦) المنعقد في تاريخ ٢٣ ربيع أول ١٤٣٧ هجري الموافق ٣ يناير ٢٠١٦ م حيث عقدت اللجنة ستة اجتماعات خلال عام ٢٠١٧ م (أربعة اجتماعات في عام ٢٠١٦) حضرها الرئيس والأعضاء كما هو مبين في الجدول أدناه:

الاســــــــــــــــم	طبيعة العضوية	عدد الاجتماعات: (ستة) اجتماعات					
		الاجتماع الأول ٢٠١٧/١/١١ م	الاجتماع الثاني ٢٠١٧/٤/٨ م	الاجتماع الثالث ٢٠١٧/٤/١٣ م	الاجتماع الرابع ٢٠١٧/٧/٢٠ م	الاجتماع الخامس ٢٠١٧/١٠/١٩ م	الاجتماع السادس ٢٠١٧/١٠/٢٩ م
١ الأستاذ/ محمد بن عبد الله الحقباني	رئيس لجنة المراجعة	√	√	√	√	√	√
٢ الأستاذ/ فواز بن محمد الفواز	عضو لجنة المراجعة	√	√	√	√	√	√
٣ الأستاذ/ طه بن محمد أزهرى	عضو لجنة المراجعة	√	√	√	X	√	X

(٣) لجنة الترشيحات والمكافآت:

بعد صدور لائحة الحوكمة الخاصة ببنك الجزيرة تم الشروع في إنشاء هذه اللجنة كجنة تابعة لمجلس الإدارة، وقد حدد المرفق (خ) في لائحة الحوكمة الخاصة ببنك الجزيرة كيفية تشكيل هذه اللجنة وسلطاتها ومسئولياتها وكافة ما يتعلق بعملها وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

وتتركز مهام واختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت في التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، والمراجعة السنوية عن الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، ومراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها، والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى، وربط التوصية بالتعيين بالمهارات المناسبة والقدرات والمؤهلات المطلوبة، ووضع ومراجعة سياسات المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

وقد صادقت الجمعية العامة غير العادية "الثانية والأربعون" في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ الموافق ١٦ أبريل ٢٠٠٨ م على قواعد اختيار أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ومهام اللجنة حسب المادة الخامسة عشرة الصادرة عن هيئة السوق المالية ووفقاً لتوصية مجلس الإدارة.

وقد تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٩٦) المنعقد في تاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٤٣٧ هـ الموافق ٠٢ يناير ٢٠١٦ م حيث عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ٢٠١٧ م (اجتماعين خلال عام ٢٠١٦ م) حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاســــــــــــــــم	طبيعة العضوية	عدد الاجتماعات: (اثنين) اجتماعات	
		الاجتماع الأول ٢٠١٧/٢/٢٢ م	الاجتماع الثاني ٢٠١٧/١٠/٢٥ م
١ الأستاذ/ خليفة بن عبد اللطيف الملحم	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	√	√
٢ الأستاذ/ عبد السلام بن عبد الرحمن العقيل	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	√	√
٣ الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	√	√

(٤) لجنة إدارة المخاطر:

تقوم هذه اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الإيفاء بمسئوليات الإشراف على المخاطر الكامنة في عمل البنك وعمليات الرقابة فيما يتعلق بمثل هذه المخاطر، وتتركز مهامها ومسئولياتها في الإشراف والمراقبة - مراجعة قابلية البنك لإدارة وتحمل المخاطر بناءً على التحليل المقدم عن مدى إدارة المخاطر وصياغة السياسات المناسبة لتطبيقها - اعتماد نظام التصنيف المعمول به في البنك والسياسات الأساسية لإدارة الأصول والالتزامات كما تم تطويرها بواسطة لجنة الأصول والالتزامات - مراجعة حالات التعرض للمخاطر المالية الهامة وغيرها من حالات التعرض للمخاطر والخطوات التي اتخذتها الإدارة لمراقبة وضبط وإعداد التقارير عن حالات التعرض للمخاطر بما في ذلك، دون حصر، مراجعة الاعتماد والسوق والائتمان والسيولة والسمعة والتشغيل والتزوير والمخاطر الاستراتيجية، وتقديم حالات التعرض للمخاطر والتحمل واعتماد التعاملات المناسبة أو القيود التجارية - مراجعة نطاق عمل إدارة المخاطر وأنشطتها المستهدفة في ما يتعلق بأنشطة إدارة المخاطر الخاصة بالبنك.

وقد تم إعادة تشكيل لجنة إدارة المخاطر ضمن هذه الدورة في اجتماع مجلس الإدارة رقم (١٩٦) المنعقد في تاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٤٣٧ هـ الموافق ٠٢ يناير ٢٠١٦ م حيث عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٧ م (أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٦ م) حضرها رئيس وأعضاء اللجنة حسبما هو موضح بالجدول أدناه:

الاســــــــــــــــم	طبيعة العضوية	عدد الاجتماعات: (أربعة) اجتماعات			
		الاجتماع الأول ٢٠١٧/٢/٢١ م	الاجتماع الثاني ٢٠١٧/٥/٢٤ م	الاجتماع الثالث ٢٠١٧/٩/٢٧ م	الاجتماع الرابع ٢٠١٧/١٢/١٣ م
١ الدكتور/ سعيد بن سعد المرطان	رئيس لجنة إدارة المخاطر	√	√	√	√
٢ الأستاذ/ عبد الله بن صالح الرشيد	عضو لجنة إدارة المخاطر	√	√	√	√
٣ الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الشايع	عضو لجنة إدارة المخاطر	√	√	√	√

١١ بيان لأي ترتيبات أو اتفاق تنازل بموجبه أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو أحد كبار التنفيذيين عن أي مكافآت:

لا توجد أي ترتيبات أو اتفاق تنازل بموجبه أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة عن أي مكافآت.

١٢ بيان لأي ترتيبات أو اتفاق تنازل بموجبه أحد مساهمي الشركة عن أي حقوق في الأرباح:

لا توجد أي ترتيبات أو اتفاق تنازل بموجبه أحد مساهمي الشركة عن أي حقوق في الأرباح.

ج) المدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين:

يقوم البنك بدفع مصاريف ومكافآت حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة. إن إجمالي هذه المدفوعات خلال عام ٢٠١٧ م لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار الموظفين التنفيذيين من ضمنهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي كما يلي:

تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي

(بآلاف الريالات السعودية)

البيانات	أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	المدفوعات لخمسة من كبار التنفيذيين بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأول
رواتب وتعويضات	-	-	-	١٤,١٩٧
بدلات	٥٠٠	٢,٦١٠	١,٥٢٢	١,٢٥٢
علاوات سنوية ودورية	-	-	-	١٣,٦٣١
حوافز	-	-	-	-
تعويضات أو مزايا عينية تدفع على أساس شهري أو سنوي	-	-	-	١,٥١٠
المجموع	٥٠٠	٢,٦١٠	١,٥٢٢	٣٠,٥٩٠

سياسة المكافآت:

تم تحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك بمبلغ ٣٦٠ ألف ريال سعودي كحد أدنى و مبلغ ٥٠٠ ألف ريال سعودي كحد أقصى لكل عضو في السنة، بما في ذلك مكافأة عن حضور الاجتماعات بمبلغ ٥ آلاف ريال سعودي لكل عضو عن كل اجتماع، بحيث لا تشمل نفقات السفر والإقامة، على أن لا يتجاوز إجمالي المكافآت المدفوعة لجميع الأعضاء مجتمعين ٥% من صافي الأرباح السنوية، والتي تخضع للإفصاح الملائم، كما وردت في تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، في تعميمها رقم ٣٧١٠٠٠٠٧٨٠٩٩ بتاريخ ١٤٣٧/٠٧/١٣ هـ الموافق ٢٠ أبريل ٢٠١٦ م. و كذلك تأكيد مؤسسة النقد العربي السعودي اللاحق بخطابهم رقم ٣٨١٠٠٠٠٦٣٦٧٠ بتاريخ ١٤/٠٦/١٤ هـ الموافق ١٣ مارس ٢٠١٧ م، والذي ينص بوضوح على أن الحد الأقصى هو مبلغ ٥٠٠ ألف ريال سعودي شاملة لمبلغ ٥ آلاف ريال سعودي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن كل حضور لاجتماعات مجلس الإدارة، باستثناء أعضاء لجنة التدقيق.

الوسائل التي اعتمدها مجلس الإدارة في تقييم أدائه وأداء لجانته وأعضائه

١. مقدمة

يعتبر تقييم أداء مجلس الإدارة السنوي جزءاً أساسياً من مسؤوليات أعضاء المجلس، كما نصت الأنظمة الرقابية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية. وتعتبر جولة التقييم فرصة قيمة لإلقاء نظرة صادقة وشفافة من كافة أعضاء المجلس إلى أداءهم ومقارنة آرائهم مع زملائهم الذين يشاركونهم مسؤولياتهم.

وعليه، نص إطار الحوكمة الإدارية لبنك الجزيرة الذي تم أعداده من قبل شركة (PWC) الاستشارية وتمت الموافقة عليه من مجلس الإدارة في الجلسة رقم ١٨٧ بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠٨ م، على إطار تقييم المجلس وسبل ومنهجية تنفيذ التقييم.

وبالنظر إلى تلك المنهجية نرى أن هنالك نوعين مختلفين من سبل التقييم المستعملة لمواكبة أفضل الممارسات الدولية، كما تم فعلة لدى بنك الجزيرة:

- التقييم فئة (أ) وهو التقييم «الأصغر» الذاتي السنوي المختصر والمنحصر في تقييم أعضاء المجلس بنفسهم لأنفسهم من خلال استبيان مقنن، ومن ثم جرد الإجابات وتحليل ثم ترتيب النتائج واقتراح التوصيات من قبل مختصي علوم الإحصائيات بالمنشئة بذاتها لعرضها على أعضاء المجلس ومناقشتها ما بين بعضهم البعض.
- التقييم فئة (ب) وهو التقييم «الأكبر» المنفذ مرة كل ٣ سنوات من قبل شركة استشارية متخصصة في هذا المجال والتي تقوم بدورها بإعداد استبيان مكثف وبمقابلة جميع أعضاء المجلس كل على حدة بتحليل و ترتيب النتائج ووضع التوصيات العينية ومناقشتها مباشرة مع أعضاء المجلس في جلسة مخصصة لهذا الأمر، ووضع خطط لتنفيذ المقترحات ما بعد ذلك.

٢. التفاصيل

عند بدء دورة المجلس السابق المنتهية في عام ٢٠١٥ م تم تكليف مؤسسة قادة المجالس (Board Directors Institute - BDI) في مدينة دبي لتنفيذ تقييم من فئة «ب» وتسميته «تقييم فعاليات مجلس الإدارة». وتم تنفيذ ذلك في نهاية عام ٢٠١٣ م بكل نجاح.

وقامت الشركة بإعداد وتقديم تقرير مفصل لأعضاء مجلس الإدارة في بدء عام ٢٠١٤ م أسفر عنه التركيز على فرص النمو والتحسين لأعضاء المجلس التالي الذي تم انتخابه في نهاية عام ٢٠١٥ م.

وفي منتصف عام ٢٠١٧ تم إعداد وطرح أول تقييم للمجلس الحالي من فئة (أ) بعد إكمالهم سنة من أعمال الإدارة. وتم تقديم تقرير بالنتائج والتوصيات في نهاية العام تلقى درجة كبيرة من النجاح وأثمر عن نتائج إيجابية.

مجموعة المراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي)

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإجراء تدقيق داخلي مستقل ومراجعة الرقابة الداخلية للبنك والتي تشمل كافة أقسام العمل والفعاليات والمواقع الجغرافية للبنك. وتستخدم الإدارة المنهجيات المعيارية للتدقيق في إجراء تقييمات محكمة للمخاطر وأنظمة الرقابة للبنك.

يتولى إدارة المجموعة رئيس مجموعة المراجعة الداخلية بينما تضطلع لجنة المراجعة بمسؤولية الإشراف عليها بما يضمن تحقيق أهداف المجموعة. وتتبع المراجعة الداخلية طريقة المراجعة المبنية على التدقيق بالمخاطر في تخطيط وتنفيذ مهام تقييم المراجعة. ويشمل نطاق صلاحيات المراجعة الداخلية ونوعية الأداء في تنفيذ المسؤوليات الموكلة لها.

تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقييماً مستقلاً وموضوعياً للمخاطر وأنشطة المراقبة للإدارة العليا وتزودها بالتوصيات والمرئيات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها.

كما تعتمد المجموعة برنامجاً لضمان الجودة والنوعية يشمل كافة أوجه أنشطة المراجعة الداخلية.

المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية

كمؤسسة مالية، يعلق البنك أهمية كبرى على بيئة الرقابة الداخلية. وقد وضع البنك إجراءات رقابة داخلية فعالة على مستوى المؤسسة ككل ويتم مراقبة واختبار فعاليتها بشكل مستمر من قبل فعاليات الرقابة في البنك، كما يتم أيضاً اختبارها من قبل مراجعي حسابات مستقلون وفريق كشف نظامي.

وقد أظهرت نتائج المراجعة السنوية لإجراءات الرقابة الداخلية في (بنك الجزيرة) مستويات رقابية جيدة ومقبولة.

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد جهودها لإعادة تعريف الخدمات المصرفية و تعزيز موقع البنك الريادي في السوق المصرفي من خلال تقديم منتجات مبتكرة و حلول مصرفية على أعلى المعايير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تم تصميم منتجاتنا و خدماتنا لترقى لمستوى احتياجات و تطلعات جميع العملاء ابتداءً من فتح الحسابات إلى الودائع، بطاقات الدفع، بطاقات الائتمان، التمويل الشخصي بالإضافة إلى مجموعة رائدة من منتجات التمويل العقاري. كذلك، نسعى لتقديم أفضل الخدمات عبر شبكة متنامية من قنوات التوزيع متمثلة في ٧٩ فرعاً و ١٩ قسماً للسيدات و ٦٣٠ جهاز للصرف الآلي و ٨,٦٢٣ من أجهزة نقاط البيع. و تعتبر خدماتنا المصرفية الإلكترونية من بين الأفضل في القطاع المصرفي السعودي ابتداءً من الجزيرة أونلاين، الجزيرة سمارت و كذلك الجزيرة فون.

بشكل عام نمت مطلوبات المجموعة بنسبة ٢٦٪ ليغلق عام ٢٠١٧ على ٣٥,٥٤٠ مليون ريال مقارنةً بـ ٢٨,١٠٩ مليون ريال للعام ٢٠١٦، كما بلغ إجمالي محفظة التمويل ١٩,٨١١ مليون ريال للعام ٢٠١٧.

على الرغم من بطء نمو سوق التمويل العقاري فإن محفظة التمويل العقاري لدى بنك الجزيرة ارتفعت بنسبة ٧,٣٪ لعام ٢٠١٧ وبحصة سوقية تقدر بـ ٧٪.

وضمن إطار برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ومبادرات وزارة الإسكان، فقد قام بنك الجزيرة بإطلاق منتجات جديدة بالتعاون مع صندوق التنمية العقارية متمثلة في منتج التمويل السكني المدعوم والذي يقدم دعم شهري للمواطنين المستحقين على التمويل الممنوح من البنك، بالإضافة إلى منتج الرهن الميسر الذي يتميز بتخفيض الدفعة الأولى من ١٥٪ لـ ١٠٪ من قيمة العقار.

وسعى من البنك لتقديم أفضل الخدمات المصرفية للأفراد فإنه جاري العمل على إطلاق عدداً من الحلول التمويلية في مطلع عام ٢٠١٨ ويعتبر تمويل الإجارة الموصوفة في الذمة من أهمها، حيث يتيح هذا المنتج للعميل فرصة شراء العقار على الخارطة حسب المواصفات المعتمدة.

مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة

تعزز مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في خدمة شريحة أصحاب الثروات ذات الملاءة العالية، وذلك من خلال تقديم باقة شاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الخاصة والمتوافقة مع أحكام الشريعة السمحاء. كما تسخر المجموعة كل ما لديها من خبرة وإمكانات من أجل تحقيق أهداف عملائها المالية وإدارة ثراوتهم باحترافية وأمانة.

وقد نجحت المجموعة في تحقيق معدلات نمو قياسية تفوق الأهداف المعدة لها في عام ٢٠١٧ م. حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء ١٠,٢٢٢ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٧ م.

كما تتعاون المجموعة وبشكل وثيق مع «شركة الجزيرة كابيتال» لتوفير الخدمات الإستشارية في مجال الإستثمار، وتقديم حلول متنوعة خاصة بشريحة كبار العملاء. وقد أثمر هذا التعاون على نمو ملحوظ في إجمالي محافظ عملائنا الإستثمارية ليصل إجمالي حجم المحافظ الإستثمارية التابعة لعملاء المجموعة ما قيمته ٦,١٢٩ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٧ م.

كما تلبى المجموعة احتياجات عملائها الائتمانية من خلال وحدة للائتمان تابعة للمجموعة تهدف إلى توفير جميع متطلبات عملائنا الائتمانية بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم النقدية والغرض من التسهيلات. وقد بلغ إجمالي حجم محفظة التسهيلات الائتمانية ٧٥١ مليون ريال بنهاية عام ٢٠١٧ م.

كما استطاع البنك الفوز للمرة الثالثة بجائزة «أفضل مصرفية خاصة في المملكة العربية السعودية من قبل "Global Banking and Finance Review 2017"، والتي تمثل أحد المؤسسات الإعلامية المشهورة، والتي تؤكد على دور البنك البارز والريادي في الخدمات المصرفية الخاصة في المملكة.

وتقدم المجموعة خدماتها لعملائها من خلال أربع مراكز في كل من الرياض وجدة والخبر ومكة المكرمة حيث تقوم هذه المراكز بتقديم جميع الخدمات والعمليات المصرفية التي يحتاجها كبار العملاء من قبل كوادر سعودية مؤهلة تتميز بأعلى درجات المهنية والخبرة المصرفية.

مجموعة إدارة المخاطر

واصل بنك الجزيرة في عام ٢٠١٧ حملته الهادفة للتركيز على تعزيز ثقافة إدارة المخاطر وضمان تطبيقها على مستوى المؤسسة. وانطلاقاً من ذلك، واصلت الإدارة التزامها بضمان تبني البنك لأفضل ممارسات المخاطر المعتمدة وتوفير البنية التحتية الضرورية لتحقيق تلك الأهداف سواء من حيث الأفراد أو العمليات أو الإجراءات أو الأنظمة بحيث تتأصل تلك الممارسات التي تم تبنيها في النسيج الثقافي للبنك.

وانطلاقاً من الرؤية والأهداف التي وضعتها الإدارة العليا بشأن ما تقدم، فقد أعطيت الأولوية لتعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسة، مع التركيز بشكل أساسي على النواحي التالية:

١- بناء هيكل واستراتيجية مخاطر قوية ليس فقط من أجل تسهيل تطبيق استراتيجية العمل الحالية ولكن أيضاً من أجل التكيف مع التغيرات الحاصلة في استراتيجية العمل والرؤية المستقبلية للبنك.

٢- استثمار وتطوير قدرات وتقنيات تحليل المخاطر من أجل وضع أساس قوي لبناء مركز بيانات للمخاطر بالبنك. وفي هذا السياق، فقد حقق البنك تقدماً كبيراً على صعيد استكمال المرحلة الأولى من جهوده لتبني ممارسات لجنة بازل للإشراف المصرفي معيار رقم ٢٣٩. وتتمثل الرؤية النهائية للبنك في تطوير مركز حفظ متطور لبيانات المخاطر بحيث يكون بمثابة المصدر الوحيد للحقيقة فيما يتعلق بكافة بيانات المخاطر والاحتياجات التحليلية.

٣- تنظيم إجراءات الموافقة والمراجعة بما يضمن أن تبقى جهات الموافقة على المخاطر وجهات مراجعتها مستقلة وأن تضع نصب أعينها التبني الدقيق لثقافة لجنة الائتمان ومبدأ الرقابة الثنائية على الأقل.

٤- تنظيم وإثراء فاعلية أمن المعلومات بالمؤسسة تمثيلاً مع قواعد وتوجيهات مؤسسة النقد. وقد واصل البنك جهوده في سبيل تعزيز ممارسات أمن المعلومات في المؤسسة وضبطها طبقاً لأفضل الممارسات المعتمدة في السوق. هذا، ولقد تبني البنك العديد من المشاريع الخاصة التي تركز على تقوية ممارسات أمن المعلومات في المؤسسة والتوعية بها وتمت المباشرة في تنفيذها أيضاً.

٥- مواءمة واستراتيجية إجراءات كفاية رأس المال تماشياً مع التوجه الاستراتيجي للبنك. ويجري حالياً ترشيح أهداف الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وفقاً لتركيز الاستراتيجية الحالية وخطة الأعمال على أساس سنوي. وقد تم تقييم كفاية رأس المال وفقاً لطبيعة وحجم و تعقيد نموذج أعمال البنك مع الوثائق التفصيلية.

٦- كما ان البنك يعمل أيضاً على تطوير إطار عمل خاص بإجراءات التقييم الداخلي لكفاية السيولة وفقاً للمتطلبات التنظيمية. وسوف يركز هذا الإطار بشكل مبدئي على تقييم مخاطر السيولة في بنك الجزيرة، وهيكلة الحوكمة، والاستراتيجيات المرتبطة بها، وكذلك الترتيبات والإجراءات الطارئة للتعامل مع مشاكل السيولة.

٧- تطبيق برنامج بازل، والذي يمثل فرصة هامة لتحقيق الأمور التالية:

- (أ) تطوير وصقل سياسات وإجراءات البنك بما يضمن اتساقها مع أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات النظامية المحلية.
 - (ب) تطوير و تعميم وتنفيذ ومراقبة إطار تفصيلي خاص بالبنك لمستوى تقبل المخاطر بحيث يعمل ليس فقط كنقطة ربط بين استراتيجية مجلس الإدارة وتنفيذ الأقسام لها، بل أيضاً كحلقة وصل تبادلية للمرتبات والملاحظات بما يضمن اتساق تلك الاستراتيجية مع البيئة العملية والتنظيمية السائدة.
 - (ج) مراجعة والتحقق من فاعلية وتحسين أنماط تقييم المخاطر بموجب الركيزة الثانية على أساس متواصل وضبطها طبقاً لأفضل الممارسات المتبعة على مستوى القطاع المصرفي وأيضاً بما يتسق مع توجيهات وتوقعات مؤسسة النقد.
 - (د) أتمتة التقارير بموجب الركيزة الأولى والركيزة الثالثة بما يضمن دقة تلك التقارير وإصدارها في الوقت المحدد واستمرار توافيقها مع التوقعات التنظيمية. وضمن هذا السياق، فقد اختبر البنك ونفذ بنجاح التحضيرات الآلية اللازمة لإصدار تقارير الركيزة الأولى النظامية.
- ٨- تحسين وتعزيز إطار اختبارات الضغط / الجهد طبقاً لأفضل الممارسات المطبقة وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي واتفاقية بازل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما في ذلك الإجراءات والمنهجيات المعتمدة بما يمكن البنك ليس فقط من إجراء اختبارات الضغط / الجهد النظامية بل أيضاً من إجراء اختبارات الضغط / الجهد الداخلية أو الاختبارات ذات العلاقة لمختلف خطوط العمل والمحافظ التي تخصها. ويتم التعامل مع نتائج اختبارات الضغط / الجهد كبيانات قيمة لأغراض خطط الأعمال ورأس المال على أساس مستقبلي.

٩- ضمان أن يبقى البنك من بين أوائل المؤسسات المتبينة للمعيار المحاسبي العالمي رقم ٩. ولغاية تحقيق هذا الهدف فقد تبني البنك نهج المشروع المركزي/ الرئيسي بما يضمن أن يتم إعطاء تطبيق المعيار المحاسبي العالمي رقم ٩ التركيز والاهتمام الذي يستحقه. وتبعاً لهذا فان البنك حالياً في مرحلة متقدمه لتطبيق طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة والسيناريوهات والأنماط الملائمة بما يضمن أن تكون حسابات التعثر وخسائر الائتمان المتوقعة للبنك متوافقة بالكامل مع متطلبات المعيار المحاسبي ٩ وكذلك مع تعليمات مؤسسة النقد.

١٠- التحقق من خلال إجراءات التحقق والمعايرة أن أنماط درجات المخاطر الائتمانية وبطاقات الأهداف المتوازنة تحافظ على قوتها التحليلية والتوقعية فيما يخص تقييم المخاطر المترافقة مع تعثر أي عميل حالي و/أو محتمل. هذا ولقد قام البنك بنجاح بالتحقق من وتنفيذ الدفعة الأولى من أنماطه المعاد معايرتها. ولقد تم تطبيق التحسينات ونموذج تقييم المخاطر على أساس المعيار المحاسبي رقم ٩ وجاري حالياً إعادة تقييم محافظ البنك بناءً على النماذج الجديدة.

مجموعة الخدمات المصرفية - فوري:

حققت مجموعة فوري في عام ٢٠١٧ نمواً في أعمالها ومركزها الربحي حيث نجحت في رفع قاعدة عملائها بالحصول على حصة سوقية جديدة ورفع قاعدة العملاء والشركاء بحيث أصبحت المجموعة تغطي كافة أنحاء العالم بمنتجاتها وخدماتها.

وبنفس السياق يجري العمل بمدار اليوم والسنة على تطبيق التعليمات والقوانين المنظمة لمنتجات فوري كما هو الحال بالنسبة لجودة الخدمة وضمان حماية مصالح عملائها ومصالح البنك على حد سواء. كما واصلت مجموعة فوري أعمال التطوير الشامل على كافة الصعد سواء من ناحية الأنظمة أو توسعة مراكز فوري لخدمات تحويل الأموال أو علاقات المراسلين أو التطوير المهني لموظفيها وإدخال أساليب جديدة في التسويق والمبيعات وذلك تمثيلاً مع التوجهات النظامية بما يعيد صياغة خدمات تحويل الأموال لتكون تجربة أكثر فعالية وموثوقية.

ومن أجل مواكبة التقنيات والمتطلبات العالمية، فقد طرحت مجموعة فوري بنجاح خدمات التحويل المباشر إلى الفلبين وباكستان ومصر والنيبال وسريلانكا واليمن والهند واندونيسيا، ولا تزال تعمل على سياسة التوسع بالنسبة للشراكة مع البنوك المراسلة من خلال اتفاقيات تعتمد على تطبيق سياسة وإجراءات مؤسسة النقد العربي السعودي وبنك الجزيرة. كما تعززت قوة خدمات فوري بشراكتها مع أقوى الأسماء العالمية للحالات الخارجية والتقنية.

وجنبا إلى جنب مع مساهمتها في تحقيق واحد من أهداف البنك الاستراتيجية، تواصل مجموعة فوري توسعها وذلك من خلال الاقتراب أكثر من عملائها لترفع بذلك عدد مراكز تحويل الأموال التابعة لها حيث بلغ عدد مراكز فوري ٥٠ مركزاً إلى نهاية عام ٢٠١٧م تنتشر في كافة أنحاء المملكة.

على صعيد المستقبل، سوف تواصل مجموعة الخدمات المصرفية في عام ٢٠١٨ العمل على تحقيق أهدافها المتمثلة في استقطاب والاحتفاظ بالمزيد من العملاء إضافة إلى تطوير قاعدة الأرباح لدى بنك الجزيرة وذلك من خلال افتتاح المزيد من خطوط المنتجات الجديدة وتطوير القنوات الإلكترونية واستقطاب مراسلين جدد وطرح مبادرات تسويق مبتكرة مما سيكون له أكبر الأثر في تجاوز توقعات العملاء وتطلعات بنك الجزيرة.

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية

تركزت استراتيجية «مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية» في بنك الجزيرة على توسيع وتنويع قاعدة العملاء من خلال خفض التركيز على الشركات الكبرى في محفظة القروض والتركيز بالمقابل على شريحة الشركات متوسطة الحجم وأيضاً على استقطاب الهيئات الحكومية أو شبه الحكومية والمؤسسات المالية. كما يسعى البنك إلى زيادة عدد وجودة المنتجات المستخدمة لكل عميل وذلك بهدف زيادة العائدات وتنويع قاعدة العملاء مع تركيزنا على جودة القروض نظراً لتدني السيولة في السوق السعودي.

نتيجة لهذه السياسة فقد انخفضت المحفظة التمويلية بنسبة ١٤٪ لتصل إلى مبلغ ١٩,١ مليار ريال سعودي وتسجل دخلاً تشغيلياً بلغ ٥٦٠ مليون ريال سعودي للعام ٢٠١٧م.

كما ارتفع دخل الرسوم من الأنشطة المصرفية للمجموعة بواقع ١٢٪ لتصل إلى ١٦٢,٢ مليون ريال سعودي مقارنة بما كانت عليه في العام السابق بمبلغ ١٤٥ مليون ريال سعودي وسوف تواصل «مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية» والتي تقدم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء من منشآت الأعمال، توسيع نطاق خدماتها وابتكار مزيد من الحلول خلال السنوات القادمة. وتتركز أنشطة المجموعة في كل من الرياض وجدة والدمام مع توفير الخبرات والموارد اللازمة في المكاتب الإقليمية الثلاثة لتلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء في كل منطقة.

إدارة الخدمات المصرفية التجارية

أنشأت إدارة الخدمات المصرفية التجارية في عام ٢٠١٢م لتوفر باقية من الخدمات والمنتجات التي تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وحققت الإدارة تقدماً واسعاً عبر تأسيس مكاتب إقليمية تربط مختلف منشآت الأعمال حول المملكة وبمختلف أنشطتهم الاقتصادية، وركزت إدارة الخدمات المصرفية التجارية على توسيع قاعدة عملائها والاستفادة من الطلب على الائتمان، وزيادة حجم الإقراض وتوسيع وتنويع محفظتها التمويلية. ويعكس هذا التوجه الأهداف الرئيسية لبنك الجزيرة والمشاركة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والمساهمة في رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪.

وكانت المشاركة مع صندوق التنمية الصناعية السعودية بتأسيس «برنامج كفاءة» لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الدافع الأكبر لتحقيق النجاحات المتعددة والمشاركة في تعزيز الاقتصاد الوطني. وبإنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٦م سوف يزيد من الفرص المثمرة لازدهار السوق كما في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

وسوف تواصل وحدة الخدمات المصرفية التجارية تعزيز خدماتها لكي تلعب دوراً محورياً في توفير منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتقديم خدمات تلبي حاجة العملاء لمختلف منشآت الأعمال.

إدارة الخدمات والمعاملات العالمية

تعد إدارة الخدمات والمعاملات العالمية الإدارة الرائدة في توفير الحلول المصرفية وخدمات السيولة النقدية والمعاملات التجارية والاستثمارية لعملاء الشركات والمؤسسات التجارية والمالية في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، حيث أثبتت مكائنها كشريك فاعل وموثوق للعديد من الشركات العالمية بالمملكة بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة والهيئات الحكومية (القطاع العام) والمؤسسات المالية.

كما تسعى إدارة الخدمات والمعاملات إلى توفير خدمات التجارة المحلية والدولية بمستوى عال وفي وقت وجيز بالإضافة إلى خدمة حسابات العملات المتعددة وحسابات التسهيلات المتكاملة والمتمثلة في قدرة الدفع والتحويل والتي تساعد عملائنا في تحسين استخدام الموارد المالية وإنعاش الكفاءة المتخصصة في هذا المجال حيث تتمثل حلول الإدارة في قدرتها على تقديم خدمات الدفع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية بالإضافة إلى خدمات تحويل ودفع الشيكات.

إن خدماتنا المصرفية للشركات والمقدمة عن طريق الإنترنت مثل «الجزيرة أون لاين تريد» (للخدمات التجارية) و«الجزيرة أون لاين للشركات» تساعد في دعم جميع المنتجات التي تقدمها إدارة الخدمات والمعاملات العالمية والخدمات المتعلقة بالتمويل التجاري

كالإطلاع الكامل على معلومات الحسابات وإنشاء خدمات الدفع المحلية أو الأجنبية في إطار أمني محكم علي مدار الساعة بالإضافة إلى خدمة إدارة الرواتب تحت شعار «رواتبكم» والذي يسهم في تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بصرف رواتب موظفي الشركات والمؤسسات، كما أن هذه الخدمة تمتاز بمستوى عال من المحافظة على أمن المعلومات مما يتيح إمكانية إدارة بيانات الرواتب بكل يسر وسهولة وبالشكل الذي يرقى لمستوى إرضاء العملاء، و من خلال عملية دفع الرواتب آلياً. وتتسجم استراتيجية النمو لإدارة الخدمات والمعاملات العالمية مع التوجهات الرئيسية التي تدفع باتجاه التغيير علي صعيد المعاملات الإلكترونية وتطبيق التحديثات في مختلف القطاعات التجارية بالمملكة العربية السعودية.

التمويل المتخصص:

يوفر قسم التمويل المتخصص الحلول المالية المهيكلية المبتكرة للعملاء من الشركات الكبرى، ويتكون قسم التمويل المتخصص من ٣ وحدات مختلفة هي: المشاريع والتمويل المهيكل، والقروض المشتركة، والوكالة. وقد ساهم هذا النموذج التشغيلي ذو الأدوار والأهداف المحددة في تعزيز قدرة البنك في كامل طيف عمليات التمويل المتخصص.

لا يزال التمويل المتخصص يلعب دوراً فعالاً في تمويل المشاريع والقروض المشتركة مع البنوك الرائدة الأخرى لضمان المشاركة البناءة للمشاريع والشركات الكبرى.

وقد أثبت التمويل المتخصص جدارته بين البنوك الإسلامية، بما فيها من تنوع المنتجات التمويلية المختلفة والمطابقة للشرعية الإسلامية.

وحدة المؤسسات المالية

تواصل وحدة المؤسسات المالية بناء شبكة قوية من علاقات المراسلين المصرفية الجيدة حول العالم من خلال تعزيز قدرة «بنك الجزيرة» على تلبية احتياجات عملائه، وتسهيل تمويل التحويلات المالية والمعاملات التجارية الخاصة بهم. كما تحتفظ وحدة المؤسسات المالية بعلاقات قوية مع البنوك والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية وشبه الحكومية، وشركات الاستثمار والوساطة، وشركات التأمين، وشركات تأمين اعتمادات التصدير، و تخصص الوحدة في إدارة التجارة الدولية والإقليمية واحتياجات العميل من إدارة النقد، مع نظرة مكثفة للمتغيرات الديناميكية لبلدان المراسلين لدينا.

وحدة القطاع العام

وحدة القطاع العام هي إحدى وحدات مجموعة الشركات والمؤسسات المصرفية وتلعب دوراً فعالاً في إدارة حسابات المنشآت الكبرى الحكومة وشبه الحكومية من القطاع العام. وتتألف محفظتنا من العديد من القطاعات كقطاع الصناعة، والبتروكيماويات والشحن والنقل والاتصالات. و بحكم طبيعة تلك العلاقات و الخدمات النوعية التي يتطلبها القطاع العام، يوجد فريق عمل متخصص لتلبية احتياجات العملاء من القطاع العام ويقدم حلولاً تمويلية للشركات، وتمويل العقارات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وتمويل المقاولات، وحلول إدارة النقد، والخدمات المصرفية الإلكترونية. وتقدم وحدة القطاع العام لعملاء البنك من القطاع العام خدمات تمويل التجارة الدولية، ومنتجات تتعلق بأسواق رأس المال والدين، ومنتجات الخزينة، والخدمات المصرفية العالمية.

المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

التعريف الحالي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

تم تصنيف العملاء في بنك الجزيرة حسب السياسات والمعايير الخاصة بالبنك وبما يتطابق مع معايير مؤسسة النقد العربي السعودي في ذلك كما يلي:

تصنيف المنشأة	الإيرادات السنوية (بالمليون)	عدد الموظفين (دوام كامل)*
متناهية الصغر	من ٠ إلى ٣	من ١ إلى ٥
صغيرة	من ٣ إلى ٤٠	من ٦ إلى ٤٩
متوسطة	من ٤٠ إلى ٢٠٠	من ٥٠ إلى ٢٤٩
كبيرة	أعلى من ٢٠٠	من ٢٥٠ وأكثر

* يعتمد بنك الجزيرة الإيرادات معياراً رئيسياً لتصنيف المنشآت، و في حال عدم توفر هذا المعيار يصبح عدد الموظفين بدوام كلي هو المعيار الرئيسي في تصنيف عملاء المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبادرات التي تم اتخاذها من البنك للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

- إنشاء ٣ وحدات إقليمية لخدمة العملاء في كل منطقة (المنطقة الوسطى، المنطقة الغربية، المنطقة الشرقية).
- إنشاء فريق خاص لعملاء برنامج كفاءة وموزع في ٣ مناطق لخدمة قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة.
- وضع معايير خاصة لقبول المنح الإئتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك لتسريع عملية الموافقة والمنح.
- إنشاء فريق خاص لتصنيف العملاء وتطوير المشاريع وكذلك لمراقبة الجودة والحرص على تقديم الخدمات بكفاءة عالية.
- إنشاء مركز اتصال خاص (هاتف مصرفي) لخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من العملاء الحاليين والإجابة على استفسارات العملاء الجدد، وذلك بالاتصال على الرقم المجاني ٨٠٠ ٢٤٤٩٠٩٠.
- تصميم برامج تدريبية خاصة لمدراء العلاقات في إدارة الخدمات المصرفية التجارية ومتخصصة في إدارة علاقات العملاء ومخاطر الائتمان.
- تطوير بطاقة إئتمانية خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي في المراحل الأخيرة ل طرحها في السوق.
- المشاركة كراعي ذهبي لملتقى «بيان ٢٠١٧» للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي تم تنظيمه من قبل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض.
- المشاركة كضيوف في حفل إطلاق مركز دلتا للأعمال (بنك التنمية الاجتماعية) في مدينة الرياض.
- المشاركة كراعي لمؤتمر المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة كرافد للتنمية (دور البلديات والقطاعات العام والخاص والمجتمع المدني في إنجاحها) والذي أقيم في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية وذلك بتنظيم من المعهد العربي لإنماء المدن.

- الاجتماع مع برنامج تمويل التجارة العربية في مدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة لبحث آلية تفعيل الاتفاقية الموقعة بين البنك والبرنامج لتمويل المصدرين السعوديين.

وحدة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وموظفيها:

أنشأت وحدة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تحت مظلة مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية، وتشرف الخدمات المصرفية التجارية على المنشآت التي تقل إيراداتها السنوية عن ٢٠٠ مليون ريال سعودي وذلك بالإشتراك مع مجموعة المخاطر لبعض الحالات.

وتضم إدارة الخدمات المصرفية التجارية حالياً أكثر من ٥٩ موظفاً وموظفة، وتتم إدارتها من قبل نائب الرئيس ورئيس إدارة الخدمات المصرفية التجارية، و ٣ مدراء إقليميين، ورئيس فريق خاص ببرنامج كفاءة لخدمة جميع المناطق.

عدد الدورات التدريبية وورش العمل للموظفين والعملاء:

عدد الدورات التدريبية للموظفين	٢٠
عدد الدورات التدريبية للعملاء	٠

القروض والتعهدات والالتزامات الممنوحة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

ألف ريال

٢٠١٧				
المجموع	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	المنشآت متناهية الصغر	
١,٤٢٥,٨٦٢	٨٤٥,٦٩٢	٤٩٥,٠٦٢	٨٥,١٠٨	القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود داخل الميزانية)
٦٥٩,٨٨٣	٤٦٨,٨٥٦	١٥٩,٠٥٨	٣١,٩٦٩	القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود خارج الميزانية)
٪٣.٦	٪٢.١	٪١.٢	٪٠.٢	نسبة القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود داخل الميزانية) إلى مجموع القروض
٪١.٧	٪١.٢	٪٠.٤	٪٠.١	نسبة القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود خارج الميزانية) إلى مجموع القروض
٩٦٠	٢٩٧	٤٢٧	٢٣٦	عدد القروض، بنود داخل الميزانية و خارج الميزانية
٩٨٢	٣٠٦	٤٣٧	٢٣٩	عدد العملاء للقروض
١٤٠	٦	٨٦	٤٨	عدد القروض المضمونة ببرنامج "كفاءة" (بنود داخل الميزانية وخارج الميزانية)
١٣٧,٨٩٧	٦,٧٢٤	٨٠,٦٦٥	٥٠,٥٠٨	مبلغ القروض المضمونة ببرنامج "كفاءة" (بنود داخل الميزانية وخارج الميزانية)

٢٠١٦				
المجموع	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	المنشآت متناهية الصغر	
١,٧٣٣,٥٧٩	٦٣٦,٦٧٧	٧٩٠,٢٨٦	٣٠,٦١٦	القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود داخل الميزانية)
٦٥١,١٨٨	٤٥٩,٦٥٠	١٧٥,٧١١	١٥,٨٢٧	القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود خارج الميزانية)
٪٤.٤	٪١.٦	٪٢.٠	٪٠.٨	نسبة القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود داخل الميزانية) إلى مجموع القروض
٪١.٦	٪١.٢	٪٠.٤	٪٠.٠	نسبة القروض للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بنود خارج الميزانية) إلى مجموع القروض
٩٤٥	٢٧٥	٤٨٣	١٨٧	عدد القروض، بنود داخل الميزانية و خارج الميزانية
٢,١٦٢	٣٦٢	١,٦٠٧	١٩٣	عدد العملاء للقروض
٢٨٤	٢	١٧٨	١٠٤	عدد القروض المضمونة ببرنامج "كفاءة" (بنود داخل الميزانية وخارج الميزانية)
١٤١,٩٤١	١,١٧٦	٩٤,٠٢٠	٤٦,٧٣٥	مبلغ القروض المضمونة ببرنامج "كفاءة" (بنود داخل الميزانية وخارج الميزانية)

مجموعة الخزينة:

واصلت مجموعة الخزينة نجاحها في تحقيق نتائج مالية قوية بالرغم من أن البيئة الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي لم تكن داعمة للنمو بسبب عوامل مختلفة منها على سبيل الذكر وليس الحصر، انخفاض أسعار البترول ونقص السيولة. وقد تمكنت مجموعة الخزينة من إدارة مستويات السيولة في البنك ومخاطر أسعار الربحية بنجاح تام.

استمر التركيز القوي على قطاع أعمال العملاء في مجموعة الخزينة بتقديم حلول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكلا من قطاع الشركات والخدمات المصرفية الخاصة وذلك بما يحقق إدارة مخاطرتهم على أكمل وجه. وقد أدى ذلك إلى تحقيق نمو قوي في عائدات

الصرف الأجنبي والمشتقات. ولهذه الغاية فقد تضافرت جهود الخزينة ومجموعة فوري وعكس ذلك بزيادة بلغت ٢٥٪ في الدخل من الصرف الأجنبي إضافة إلى زيادة الحصة السوقية من أعمال تحويل الأموال.

كما رفعت مجموعة الخزينة محفظتها الاستثمارية من ١٦,١ مليار ريال سعودي إلى ٢٠,٢ مليار ريال، وتمثل نسبة ٢٥٪ وذلك من خلال الاستثمار في الأصول عالية الجودة، وهو ما عزز بدوره حجم السيولة في المحفظة الاستثمارية.

هذا، وكانت الخزينة قد نفذت بنجاح خلال العام نظام التشغيل المتكامل Front Arena/Ambit Focus لديها، مما رفع قدرة الخزينة على طرح المزيد من المشتقات والمنتجات المهيكلة لعملاء بنك الجزيرة وأيضاً قدرتها على إدارة مخاطرتهم على أكمل وجه. ويعزز النظام الجديد عملية إدارة المخاطر كما يدعم تنفيذ قواعد بازل ٣ المطلوب تطبيقها.

مجموعة الموارد البشرية

امتداداً من الأهداف والإنجازات التي تم تحقيقها في عام ٢٠١٦، واصلت مجموعة الموارد البشرية رحلتها في تدشين قفزات وسبل للتقدم الإضافي خلال عام ٢٠١٧ معززة دورها كشريك حيوي واستراتيجي كامل ومكمل لجميع قطاعات الأعمال، من خلال الاستمرار في تطبيق كافة التوجهات النظامية ذات الصلة والتركيز في ذات الوقت على استقطاب وتطوير وتحفيز ومكافأة الموارد البشرية من أجل الاحتفاظ بها للمدى البعيد وتحقيق تميز متواصل في أداء موظفي البنك.

كما واصلت المجموعة تنفيذ سلسلة كاملة من الأدوار العامة والخاصة وممارسة الرقابة على جميع شؤون الموظفين وممارساتهم بما في ذلك تقديم المشورة لجميع وحدات العمل حول كافة الأمور المتعلقة بإدارة موظفيهم من أجل مساندة وتحقيق الأهداف العامة للبنك وتطلعاته العملية بغية الحفاظ على نمو ثابت وزيادة القيمة للمساهمين والارتقاء بسمعة البنك وصورته الاحترافية.

ففي عام ٢٠١٧ م واصلت المجموعة دورها كشريك لجميع مجموعات الأعمال في دعم قنوات الارتقاء بالإنتاجية لجميع فئات الموظفين بالتركيز على التواصل الحيوي والفعال بين المختصين في مجموعة الموارد البشرية وكافة الإدارات التشغيلية، وعلى رأسها الانتهاء من وإطلاق مشروع تفعيل تطبيقات «منصة التعلم الذاتي الإلكتروني» على نظامي «أبل» و «أندرويد»، والذي يهدف إلى دعم وترسيخ ثقافة التطور المستمر لكافة منسوبي البنك، باستخدام أحدث التقنيات وتوسيع نطاقها، بالإضافة إلى تحسين وتعزيز فعاليات العمل للمشرفين والمدراء من خلال إطلاق خدمات توعية إضافية على نظام ونوافذ مجموعة الموارد البشرية على منصة «تواصل» العامة للبنك.

كما تم تأكيد الجودة والاستمرارية الإدارية واجتياز جداول ومتطلبات الحملات الرقابية والتدقيق بلا ملاحظات سلبية وبأقصى درجات النجاح الممكنة، من خلال استحداث وتطوير وتعزيز السياسات والممارسات ودور الحوكمة وخاصة في التطوير المستمر السباق والملاحظ في سياسات الموارد البشرية بشكل عام وسياسة التعويضات والامتيازات بالخصوص ونسبة التزامها ومواكبتها القياسية بالمتطلبات الرقابية.

وكما كان هو الوضع في ٢٠١٦، تتابع إدارة التوظيف الصدارة في ٢٠١٧ بالتركيز على جذب القوى العاملة السعودية لمراكز «فوري» لعمليات الحوالات وذلك باستقطاب ما يزيد عن ١٠٠ شاب سعودي للاندماج في هذه المنظومة، إضافة إلى محافظة البنك على الالتزام القائم بالاستمرار في توفير الفرص الوظيفية والتدريبية المختلفة لحملة الشهادة الثانوية والدبلوم والجامعية، والتي تعتبر من أنجح وسائل الاستقطاب للمواهب السعودية الجديدة والنامية.

ومما يجدر ذكره أن البنك نجح في الحفاظ على المعدل العالي من السعودية والذي تجاوز نسبة ٩٢٪. وقد أسفر الجهد التدريبي عن عقد ما يزيد عن ٣٥٠ بين دورة أو ورشة تدريبية لعام ٢٠١٧، وهذه النتيجة توأكب وتتماشى مع احتياجات البنك الراهنة ومعطيات السوق، إضافة للدورات الإلزامية مثل مكافحة غسل الأموال والالتزام والوعي الأمني والشاملة لجميع منسوبي البنك بلا استثناء.

وعلى ضوء ذلك تم تحقيق إنجازات هامة ومؤثرة على مستوى كافة الفئات والتقييم العام للبنك وعززت هذه النتائج الشراكة الاستراتيجية التي تربط مجموعة الموارد البشرية ببقية وحدات وقطاعات العمل في البنك للاستمرار نحو مستقبل أفضل مع توفير بيئة عمل تتسم بالمرونة والجاذبية والعبء والتحدى في ذات الوقت.

المجموعة الشرعية

الجودة الشرعية: تركز المجموعة على ضبط الجودة الشرعية لخدمات البنك ومنتجاته بما يحقق تطلعات عملائه ومساهميه بوصفه بنكاً إسلامياً رائداً وذلك من خلال كثيف عمليات الفحص والمراجعة لعمليات البنك للتأكد من أن جميع أعمال البنك والشركات التابعة له متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم تقارير ربع سنوية لهيئة الشريعة للبنك وقد بلغ متوسط عينات المراجعة ٢٩٪ من مجموع العمليات المنفذة في البنك.

المنتجات والخدمات: تؤمن المجموعة الشرعية بأن الابتكار والتطوير الأصيل المستمد من نصوص الشريعة الإسلامية مطلباً أساسياً للارتقاء بصناعة المصرفية الإسلامية حتى تستطيع النمو والمنافسة وتلبية رغبات السوق المتسارعة والمتجددة ولذا فإن المجموعة تتعاون بشكل دائم مع مجموعات الأعمال داخل البنك لابتكار وتطوير أدواتها وخدماتها والسعي لأتمتة الكثير من عملياتها لتسهيل العمليات على العملاء واستثمار وقتهم بشكل أفضل وتجنب الأخطاء البشرية قدر الإمكان.

الأبحاث: تدرك المجموعة الشرعية أن المحافظة على ريادة البنك في سوق صناعة الصيرفة الإسلامية تتطلب القيام بجمع المعلومات وإعداد التقارير والاستبانات حول سوق الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها ومدى رضى العملاء عنها، لذا فقد استمرت إدارة الأبحاث في المجموعة في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإعداد التقارير المختلفة حول السوق المصرفي في المملكة العربية السعودية و مجالات المنافسة وجوانب القوة والضعف وتوقعات العملاء .

التعليم والتدريب: تعد الكوادر البشرية للبنك أهم أصوله وهي الأدوات الأهم في تنفيذ عملياته؛ لذا فإن المجموعة الشرعية ركزت على تطوير مهارات هذه الكوادر في صناعة الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع مجموعة الموارد البشرية حيث تم تطوير برنامج أساسيات العمل المصرفي الإسلامي وإتاحته عبر منصة التعليم الإلكتروني في البنك لجميع موظفي البنك كما قدمت المجموعة دورات مباشرة لموظفي البنك في صناعة الصيرفة الإسلامية بالتعاون مع مجموعة الموارد البشرية.

لقد كان لعمل المجموعة الشرعية تأثيراً إيجابياً على رؤية المجتمع والعملاء للبنك حيث رفعت من مستوى الثقة في البنك كبنك إسلامي، كما ساهمت في حصول البنك على العديد من الجوائز في مجال الخدمات المالية الإسلامية.

إن تميزنا وريادتنا في صناعة المصرفية الإسلامية يرجع إلى التزام البنك في جميع معاملاته بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وفق اجتهاد أعضاء الهيئة الشرعية للبنك من أصحاب الفضيلة العلماء.

خدمة المجتمع

واصل بنك الجزيرة تأكيد دوره كشريك رئيس في دفع عجلة التنمية المستدامة في المجتمع عبر مواصلة تنفيذ برامج وشركائه المجتمعية مع المؤسسات غير الربحية والجمعيات الخيرية، حيث استمر البنك - من خلال برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) - في تبنيه لمجموعة من البرامج النوعية والمتنوعة في مجال المسؤولية الاجتماعية والتي تتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وذلك في عدد من مدن ومحافظات المملكة بلغت بحمد الله (٦٧) مدينة.

وتعد قضايا التمكين والتأهيل للشرائح الأكثر حاجة في مجتمعنا من أهم مستهدفات برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة)، ومن هنا فقد قدّم البنك دعمه ومساندته للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عبر محفظة (القروض الحسنة للأسر المنتجة) لتأسيس مشاريعهم الصغيرة والتي تنوعت بين مشاريع تجارية وصناعية وخدمية ساهمت بنجاحها في تحويلهم من صفة الأخذ إلى صفة البذل والعطاء، بالإضافة إلى استمرار التركيز على التأهيل المهني والمعرفي للشباب والشابات عبر تقديم برامج التأهيل والتدريب لتهيئتهم لسوق العمل وامتلاك المهارات الحياتية الأساسية.

كما ساهم البنك بالشراكة مع (اللجنة الوطنية لرعاية السجناء-تراحم-) في إطلاق سراح عدد (٣٢) سجيناً وسجينة من سجناء الحقوق المالية في منطقتي جازان والقصيم خلال شهر رمضان المبارك، وكذلك البرامج الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة (الإعاقات الحركية، المكفوفون، الصم، متلازمة داون، فرط الحركة، التوحد)، حيث تم تقديم برامج نوعية لذوي المعاقين والمتعاملين معهم.

وسعيًا في تطوير القطاع غير الربحي؛ فقد ساهم البنك في بناء قدرات هذا القطاع عبر حزمة من البرامج التطويرية الرائدة للقيادات في العمل الاجتماعي والعاملين فيه، وتأسيس البنية التحتية للجمعيات الخيرية والاجتماعية عبر تجهيز العديد من معامل الحاسب الآلي وحاضنات الأعمال وقاعات التدريب، بالإضافة للمعامل الإلكترونية في عدد من جمعيات تحفيظ القرآن الكريم بالإضافة لبرامج نشر الوعي المالي والقانوني والصحي والثقافي وغيرها بمختلف مناطق ومحافظات المملكة.

هذا، وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) خلال عام ٢٠١٧م، بمختلف برامج وأشطته في مختلف مدن ومحافظات المملكة العربية السعودية (٥,٦٩٩) شابًا وفتاة.

مجموعة المساندة

تتكون مجموعة المساندة من عدة مجموعات وإدارات مثل العمليات، تقنية المعلومات، الإمدادات، إدارة الموردين و ترشيد النفقات، إدارة الممتلكات والعقود، إدارة حوكمة وجودة المساندة. تستمر مجموعة المساندة بتقديم الدعم اللازم لكافة إدارة البنك الأخرى بالمهام ذات العلاقة لتحقيق أهداف البنك.

إدارة الموردين و ترشيد النفقات

تم تحقيق العديد من الإنجازات في إعادة هيكلة الإدارة تركزت في زيادة مستوى كفاءة العمل و العمل بنظرة جديدة نحو ترشيد النفقات مع الحفاظ على معايير الجودة. العديد من الأبحاث و عمليات التحليل نتج عنها توفير تكاليف الطباعة المكتبية و طباعة المنشورات وطباعة الشيكات و العديد من البنود الأخرى الدارجة تحت سلسلة التوريد.

وتحققت إنجازات ملموسة في تخفيض تكاليف شراء التقنيات الحديثة و الخدمات اللوجستية و خدمات العمليات و الخدمات المتعلقة بالأمن و الأعمال.

تقنية المعلومات

واصلت مجموعة تقنية المعلومات بناء وصيانة الأنظمة التقنية ووفقاً لأفضل المعايير البنكية لدعم وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة بما يتماشى مع الأهداف والغايات الاستراتيجية لبنك الجزيرة، مما يوفر الأداء المتميز والحماية والاستمرارية لجميع خدمات البنك. وشرعت مجموعة تقنية المعلومات و بشراكة جميع أدارات الأعمال لتنفيذ مجموعة من المشاريع الحيوية وذلك للائتمثال للمتطلبات الرقابية في المواعيد المحددة، وتلبية أهداف الأعمال ودعم النمو وكذلك تحقيق المبادرات الداخلية للبنك جنباً إلى جنب مع ترقية النظم التي لا بد منها.

ومن الأمثلة على الإنجازات الرئيسية في عام ٢٠١٧ إنجاز مشروع ضخّم لتوسيع القدرات المصرفية لنظام البنك الرئيسي لتلبية متطلبات المستقبل. وتخفيض كبير في قيمة فاتورة التحويل المحلي عن طريق تنفيذ حل التسويات الإجمالية الآتية الذي انعكس إيجابياً بتخفيض تكاليف الحوالات. وتطبيق تحسينات على أجهزة الإيداع النقدي مما أسهم في تخفيض عوائق الودائع النقدية. وتحسين أنظمة التعافي من الكوارث لجميع أنظمة بنك الجزيرة في حالة الكوارث (لا قدر الله).

إدارة الإمدادات

تم إنشاء ٧ فروع «فوري» جديدة هذا العام

كما تم تحديث أنظمة الإضاءة في مبنى الإدارة العامة في جدة والإدارة الإقليمية في العليا بالرياض واعتماد تقنية LED لتخفيض تكاليف الفواتير الكهربائية بشكل ملموس.

كما تم بالتعاون مع إدارة التسويق توفير الدعم اللازم لتحديث لوحات الفروع والصرافات الآلية باعتماد الشعار الجديد وباستخدام تقنية LED. استمر تقديم الدعم الفعال لمتطلبات الأمن والمراقبة المستمرة لفروع وصرافات البنك على مدار الساعة. كما تم عمل ٧ تجارب إخلاء طارئ بنجاح لعدد من مباني البنك في مختلف مناطق المملكة.

إدارة العمليات

تم تحقيق خفض ملموس في المصاريف التشغيلية، وتم أيضا إجراء مجموعة من عمليات الأتمتة، والتحسين للإجراءات لتسريع وتيرة العمل وتقليل الأخطاء. كما تم إنجاز تعريف الأنظمة للتعامل مع تقويم الأرباح.

إدارة حوكمة وجودة المساندة

تم إنشاء هذه الإدارة حديثاً. لعمل «توثيق ما تقوم به، والقيام بما توثقه» حيث يقوم الفريق حالياً بمراجعة وتوثيق السياسات والإجراءات الخاصة بإدارات مجموعة المساندة

إدارة الممتلكات والعقود

تم شراء أرض على طريق الملك سلمان في الرياض وذلك لغرض بناء الإدارة الإقليمية، وكما تم الحصول على موافقة مؤسسة النقد وتم التقدم في العمل بخصوص الأرض المذكورة أعلاه من خلال عمل دراسة لأعلى عائد متوقع وأمثلة لطريقة للاستخدام عن طريق شركة كولبرز العالمية كما تم إنهاء تقييم الدعوات والشركات المؤهلة للمشروع «شركات إدارة المشاريع».

تم اعتماد «تحليل التأثير على سير العمل» و «خطط استمرارية العمل» لوظائف الأعمال المهمة، وإعداد وتحديث سياسة وإستراتيجية وتقييم المخاطر لإدارة استمرارية الأعمال. وعمل ١٥ اختبار استمرارية العمل بنجاح.

ضمن نشاط إدارة العقارات المملوكة للبنك وعمل ما يقارب ٦٠ تقييم عقاري وإدارة وتوقيع العقود الفنية حيث تم توقيع ومراجعة وحفظ آمن لمستندات ٢١٢ عقد.

مجموعة الإستراتيجية وتطوير الأعمال

عملت مجموعة الإستراتيجية وتطوير الأعمال على دعم أعمال البنك الواسعة؛ في تطبيق التغييرات في العمليات والإجراءات التنظيمية بالإضافة إلى التركيز آليات تطوير تجربة العميل، وذلك عبر المشاركة في جميع مجالات الأعمال المختلفة. واشتملت إنجازات المجموعة الرئيسية تحسينات هامة في خدمة التمويل الشخصي، والخدمات الإلكترونية للشركات، وتحديثات مهمة لأنظمة إدارة الخزينة، وقدرات التحويل النقدي لـ «فوري» بالإضافة إلى التطويرات الإلزامية المرتبطة بمؤسسة النقد العربي السعودي (مثل نظام «مدى» بدون الاتصال بالشبكة، ومتطلبات البطاقات الائتمانية والتمويل الاستهلاكي المختلفة وغيرها).

الجزيرة للأسواق المالية «الجزيرة كابيتال»

استمرت الجزيرة كابيتال في تحقيق الأرباح للعام ٢٠١٧، حيث حافظت على ريادةها في السوق بالرغم من تراجع أحجام التداول في سوق الأسهم المحلية مقارنة بالعام السابق. حافظت الشركة على مكانتها القيادية في سوق الوساطة المحلية بحصة بلغت ١٢,٦٪ (٢٠١٦: ١٤,٨٪).

يعكس نجاح أعمال الشركة التزامها بالتطوير المستمر لكفاءة منصتها الشهيرة «تداولكم» للتداول الإلكتروني، وتحديثها، والتي تتيح للعملاء إمكانية تداول الأسهم عبر الإنترنت أياً كان نوع أجهزتهم من خلال واجهة تعامل سلسة ومريحة. كذلك، تقدم الجزيرة كابيتال للعملاء مختارين من ذوي الخبرة خدمة التداول بالهامش لتعزيز عوائد تداولاتهم من خلال رفع قدراتهم المالية للتداول. كنتيجة لهذه الجهود، بلغت أحجام التداول التي نفذتها الجزيرة كابيتال في السوق السعودية لعملائها ٢١١ مليار ريال سعودي (٢٠١٦: ٢٤٢ مليار ريال سعودي).

كما ونتج عن استثمار الجزيرة كابيتال الاستراتيجي في تطوير وحدة إدارة الأصول ومنتجاتها نمو قيمة الأصول المدارة مع نهاية العام ٢٠١٧ إلى ١٣,٩ مليار ريال سعودي من ٧,٨ مليار ريال سعودي. يجدر بالذكر إلى أن جزءاً من هذا النمو كان نتيجة لنمو مبيعات منتجات إدارة المحافظ المقيدة في أسواق النقد لعملاء الشركة. ارتفعت قيمة الأصول التي تقوم الشركة بإدارتها نيابة عن العملاء في صناديق الاستثمار المطروحة للعموم خلال العام بنسبة ٢٢٪، لترتفع من ٣,٧ مليار ريال سعودي إلى ٤,٩ مليار ريال سعودي. تحديداً، فإن من دواعي سرور إدارة الشركة أن تعلن أن صندوقها الاستثماري، صندوق القوافل (صندوق استثمار متوافق مع الشريعة الإسلامية)، كان من أعلى ٣ صناديق أداء في فئته خلال العام ٢٠١٧، حيث انعكس التفوق في الأداء بنمو الأصول المدارة في هذا الصندوق بنسبة ٢٨٪ خلال العام ٢٠١٧ ليصل إلى ٣,٢ مليار ريال سعودي مع نهاية العام من ٢,٥ مليار ريال سعودي.

من الجدير ذكره أيضاً أن الجزيرة كابيتال قد حصلت على جائزة أفضل صندوق إسلامي للعام ٢٠١٧ من «تومسون رويترز ليدر» وجائزة «صندوق ليدر» لصناديق الاستثمار المحلية في منطقة أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام ٢٠١٧. كانت الجوائز مخصصة لأفضل مجموعة أعمال أسهم لثلاث سنوات تقديراً لنجاح إدارة هذه الفئة من صناديق الاستثمار لدى الجزيرة كابيتال.

نظرنا متفائلة في الجزيرة كابيتال للعام ٢٠١٨. تؤمن إدارة الشركة بقوة أساسيات الاقتصاد السعودي بما يمكنه من التأثير إيجابياً على استمرار النمو، والذي سيدفع باتجاه تطور السوق المالي في المملكة العربية السعودية.

حوكمة الشركات:

يحرص بنك الجزيرة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات التي تحقق التطبيق لأنظمة الرقابة الداخلية الشاملة وسياسات الإفصاح والشفافية. كما يقوم البنك بتحقيق التوافق الشامل لأعماله مع أنظمة وقوانين المملكة وإدخال أحدث معايير الأداء للمصرفية العالمية في إشرافه على أدائه المصرفي بما في ذلك التوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة والاستثمار.

الخط المستقبليّة

بنك الجزيرة هو مؤسسة مصرفية رائدة في تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية. وقد تحول البنك خلال السنوات القليلة الماضية إلى بنك متكامل يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات.

وتشتمل أقسام العمل الرئيسية للبنك على الخدمات المصرفية الشخصية وخدمات فوري (أعمال التحويلات) والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الشركات العالمية والخزينة. وتكمل هذه الخطوط أعمال الشركات التابعة والتي تقدم خدمات التأمين التكافلي، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، وخدمات الوساطة، والأوراق المالية من قبل الشركات الشقيقة.

وفي عام ٢٠١٧ حقق البنك العديد من الإنجازات الهامة ويواصل تسجيل معدلات نمو قوي في قاعدة الأصول حيث سجلت القروض والسلف نمواً متسارعاً على أساس سنوي. ويعزى ذلك النمو الكبير إلى علاقات العمل القوية التي تم بنائها مع العملاء الأفراد والشركات على حد سواء والتي تتراوح بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة والتركيز بشكل كبير على أنشطة البيع المشتركة لمنتجات الأفراد ومنتجات الخزينة وتمويل الشركات بالإضافة إلى منتجات الخدمات المصرفية الاستثمارية.

إضافة لذلك فقد تم استكمال العديد من المبادرات التي طرحها البنك بنجاح تام مما ساهم في ارتفاع ربحية الأعمال ونوعية خدمات العملاء، حيث انصب العديد من تلك المبادرات على تعزيز فعالية البنك مما سيكون له أثر كبير في رفع مستوى الخدمات على مختلف الصعد.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للأفراد فقد تم تطوير الخدمات الإلكترونية وتعزيز تجربة العميل المصرفية من خلال برامج البنك المختلفة مع التركيز بشكل خاص على تبسيط الإجراءات وتحسين أداء قنوات التوزيع وذلك من خلال رفع عدد الفروع وتوسعة شبكة أجهزة الصراف الإلكتروني. إضافة لذلك فقد تم طرح خدمات ومنتجات جديدة توفر حلولاً لكافة الشرائح مع التركيز على نوعية الخدمات المقدمة والعمل على زيادة الحصة السوقية وما اقترن بها من تعزيز قوي لقدرة فريق المبيعات والوصول بها إلى المستوى الأمثل، إلى تحقيق زيادة في الإيرادات وتخفيض المصاريف.

عززت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات منهجية عملها هادفة من وراء ذلك إلى تقديم أفضل خدمة لعملاء البنك من الشركات وذلك من خلال تقديم الحلول المصرفية لقطاعات الشركات والمؤسسات وقطاع الأعمال من خلال باقات واسعة من المنتجات التمويلية التجارية وخدمات الاستيراد إضافة إلى خدمات إدارة النقد والمصرفية الإلكترونية حيث ساهمت تلك الخدمات بشكل فاعل في النمو الإجمالي لقاعدة أصول البنك وربحيته.

وفي السنة المقبلة سوف يواصل البنك التركيز على العميل كنقطة محورية لأعمال البنك، وبناءً على ذلك فسوف يواصل البنك استراتيجية التحول الإلكتروني من أجل تقديم خدمات مبتكرة تلبى كافة احتياجات وتطلعات عملاءنا الكرام.

الجوائز التقديرية والشهادات

حصل «بنك الجزيرة» خلال الفترة الماضية على الجوائز التقديرية التالية:

- جائزة «أفضل برنامج مسؤولية اجتماعية في المملكة لعام ٢٠١٧م» بترشيح من قبل مجموعة سي بي آي فاينانشال العالمية المتخصصة بشؤون المال والاقتصاد.
- جائزة «أفضل مصرفية إسلامية للأفراد» للمرة الثانية والممنوحة من كامبردج التحليلية اناليتيكا، وهي جهة متخصصة في الإستقصاءات المالية الإسلامية في المملكة المتحدة.
- الميدالية الفضية والمركز الثاني في فئتي «أفضل مركز اتصالات عملاء» و «أفضل خدمة عملاء لعام ٢٠١٧م» في الشرق الأوسط وأوروبا وإفريقيا من قبل شركة كونتاكت سنتر وورلد Contact Center World في لندن بالمملكة المتحدة.
- جائزة أفضل مصرفية خاصة في المملكة العربية السعودية صاعدة للعام ٢٠١٦م من قبل Private Banker International (PBI)
- جائزة أفضل مصرفية خاصة في المملكة العربية السعودية من قبل "Global Banking and Finance Review 2016"
- جائزة اختيار النقاد كأفضل بنك في المصرفية الإسلامية للأفراد الممنوحة من كامبردج التحليلية اناليتيكا، وهي جهة متخصصة في الإستثمارات المالية الإسلامية في المملكة المتحدة.
- جائزة «أفضل مركز خدمات تحويل الأموال» بالشرق الأوسط (فوري) التابع لبنك الجزيرة والممنوحة من مجموعة سي بي آي فاينانشال العالمية المتخصصة بشؤون المال والاقتصاد.
- جائزة المؤسسة العربية المانحة المتميزة «مانح» لعام ٢٠١٥م ضمن أعمال مؤتمر (المؤسسات المانحة غير الحكومية في الدول العربية) برعاية معالي الشيخ / خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بالبحرين.
- جائزة أفضل بنك في المصرفية الخاصة لعام ٢٠١٥م من قبل "Global Banking and Finance Review 2015" والتي تمثل أحد المؤسسات الإعلامية المشهورة وتعنى بالأخبار والأبحاث الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في العالم.
- جائرتي أفضل مركز اتصالات عملاء في العالم لعام ٢٠١٥م ضمن نهائيات المسابقة العالمية لمراكز اتصالات العملاء في الولايات المتحدة الأمريكية :
- الميدالية الذهبية - والمركز الأول عن فئة «أفضل مركز اتصالات عملاء في العالم للسنة»
- الميدالية الفضية - والمركز الثاني عن فئة «أفضل خدمة عملاء في العالم للسنة»
- جائزة عكاظ للتميز المهني (إتقان) لعام ٢٠١٥م.
- جائزة أفضل ١٠٠ علامة تجارية سعودية رواجاً في العام ٢٠١٥م، مقدمة من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، تحت إشراف «صحيفة الوطن»
- جائزة «أفضل جودة معلومات لعام ٢٠١٥م» والتي منحت من قبل الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).
- أفضل بنك في الخدمات المصرفية الفردية لعام ٢٠١٤ من مجلة «وورلد فاينانس بانكنغ».
- أفضل بنك في البطاقات الائتمانية لعام ٢٠١٤ من مجلة «ذي بانكر ميدل إيست».
- أفضل بنك في التمويل العقاري لعام ٢٠١٤ من مجلة «ذي بانكر ميدل إيست».
- أفضل بنك إسلامي في المملكة العربية السعودية» من مجلة «وورلد فاينانس»
- أفضل بنك في الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مجلة «ذي يورو بيان».
- جائزة «المؤسسة المثالية لدعم العمل الاجتماعي والتنموي» من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون

الخليجي» في البحرين

- جائزة أفضل ١٠٠ علامة تجارية سعودية بحضور سمو الأمير بندر بن خالد الفيصل، رئيس مجلس إدارة «مؤسسة عسير للصحافة والنشر» وحشد كبير من ممثلي الحكومة والصحافة.
- الميدالية الفضية والمركز الثاني في فئة «أفضل مركز اتصال في العالم» «الشركة العالمية لمراكز الاتصال».
- ٧ جوائز في مسابقة مراكز الاتصال العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٣ - فيينا / النمسا:
 - الميدالية الذهبية - جائزة «أفضل مركز اتصال للسنة»
 - الميدالية الذهبية - جائزة «أفضل خدمات مركز اتصال»
 - الميدالية الفضية - جائزة «أفضل نظام لحوافز المبيعات للسنة»
 - الميدالية الذهبية - جائزة «أفضل قائد إداري للسنة»
 - الميدالية الذهبية - جائزة «أفضل دعم فني»
 - الميدالية الذهبية - جائزة «أفضل مشرف للعام»
 - الميدالية الفضية - جائزة «أفضل وكيل مركز اتصال للسنة»
- جائزة «أفضل مركز اتصال» في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا - المرتبة الأولى والميدالية الذهبية
- جائزة «أفضل مدير مركز اتصال» من مركز «إنسايت ميدل إيست» - دبي
- جائزة «أفضل قائد» ضمن «المسابقة العالمية لمراكز الاتصال» - المرتبة الثانية و الميدالية الفضية

شكر وتقدير

يسر مجلس الإدارة انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكره وتقديره للحكومة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع - حفظه الله -، وجميع الوزراء على دعمهم المتواصل.

كما يتقدم مجلس الإدارة بالشكر لمقام وزارة المالية و وزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية على دعمهم المستمر للبنك .

ويسر مجلس الإدارة انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن جزيل شكره وتقديره للمساهمين و العملاء الأفاضل على ثقتهم ودعمهم المستمر ولفريق إدارة البنك وكافة منسوبيه على أدائهم وإنجازاتهم.